بحث

دور اليهود في تجارة الماس الدولية وصقله قبل عام ١٩٤٨م

إعداد

أ.م.د/نادية محمد محمد قضب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة أسيوط

د/ صادق فتحي صادق

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة أسيوط

دور اليهود في تجارة الماس الدولية وصقله قبل عام ١٩٤٨م

أ.م.د/ نادية محمد محمد قضب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة أسيوط

د/ صادق فتحي صادق
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة أسيوط

الملخص:

تعدُّ تجارة الماس من أهم أعمدة الاقتصادي اليهودي والإسرائيلي خاصة قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨م؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن تكون إسرائيل من أولي دول العالم في تجارة الماس وصقله، ومن أشد الدول تأثيرًا في مسيرة تلك التجارة، وتبلغ مبيعاتها سنويًا مليارات الدولارات؛ فهي تمتلك أفضل المهرة، والصناع، والفنيين في مجال الماس؛ بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة لأبعد الحدود، ورغم أهمية ذلك الموضوع وحساسيته، فلا توجد كتابات بالمكتبة العربية عنه، وعن تأثير اليهود ودورهم في تجارة الماس الدولية وصقله قبل إعلان قيام إسرائيل في الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م، وفي هذه الوريقات التي بين أيدينا، ونجيب فيه علي عدة تساؤلات، وهي: متي بدأ النشاط اليهودي في صقل وتجارة الماس وكيف بدأ؟ متي بدأت السيطرة اليهودية في تجارة الماس وصقله وكيف بدأت؟ ما ملامح السيطرة اليهودية على تجارة الماس الدولية؟ ما أثر تحكم اليهود في تجارة الماس علي مجريات الأحداث الدولية، وبشكل خاص الحرب العالمية الثانية؟ وكذلك كيف تم نقل مركز تجارة الماس وصقله إلى الأراضي الفلسطنية المحتلة؟

Abestract:

The diamond trade is one of the most important pillars of the Jewish and Israeli economy, especially before the declaration of the establishment of the State of Israel in 1948. This led to Israel being one of the world's leading countries in the diamond trade and polishing, and one of the most influential countries in this trade, with annual sales amounting to billions of dollars. It possesses the finest diamond craftsmen, craftsmen, and technicians, in addition to the most advanced technology. Despite the importance and sensitivity of this topic, there is no literature in the Arab world about it, nor about the influence and role of Jews in the international

diamond trade and polishing before the declaration of the establishment of Israel on May 15, 1948. In these papers, we answer several questions: When did Jewish activity in the polishing and trade of diamonds begin, and how did it begin? When and how did Jewish control of the diamond trade and polishing begin? What are the features of Jewish control over the international diamond trade? What was the impact of Jewish control over the diamond trade on international events, especially World War II? And how was the center of the diamond trade and polishing transferred to the occupied Palestinian territories?

مقدمة:

يُعدُّ الماس من التجارة الرابحة في إسرائيل؛ فقد بلغ الإنتاج القومي الإسرائيلي خلال السنة الأولى لإعلان الدولة في مايو ١٩٤٨م حوالي (٣٢٥) مليون ليرة إسرائيلية[١]، واستمر الاقتصاد في الازدهار حتى بلغ الإنتاج الوطني في إسرائيل أواخر عام ١٩٥٠م حوالي مائة مليون دولار[٢] ، وهو الأمر الذي أكد أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يكن وليد عام ١٩٤٨م؛ بل امتد إلى ما قبل ذلك بكثير فهو لم يبدأ من العدم عند إعلان قيام الدولة، ولم تكن منجزاته مجرد ثمرة تحول الجالية اليهودية في فلسطين إلى دولة كما يعتقد البعض، إنما هو جزئيًا وليد نشاط اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية، وأعوانها من الدول الأوروبية والغربية المختلفة الذين كانوا موجودين في العواصم التجارية المهمة، وشكّلوا مجموعة متناغمة، لم تمثّل نشاطاتهم في مختلف أفرع التجارة عالمًا اقتصاديًا متفردًا، ولكنها وضعت دوائر معقدة بجانب بعضها البعض استطاعت من خلالها تغطية أجزاء كبيرة من العالم .

كانت تجارة الماس إحدى هذه الدوائر، التي تهربت دائمًا من احتكار الدولة، وبعدت عن سيطرتها بشكل قانوني في أغلب الأحوال، وجعلت المنظمات غير الرسمية هذه التجارة غير مناسبة لتكوين شركة لتجارة الماس بشكل منفرد، فمن الواضح أن تجارة الماس كانت–ولا زالت–تجارة مميزة؛ تحتاج إلى شبكة دولية من العلاقات حتي تأتي بأرباحها، ومن ثَم تُشكل حلقة وصل وأحد أوجه التجارة بين آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، وتؤكد الدراسات على حقيقة أن تقدير الماس أمر شخصي بدرجة كبيرة؛ حيث تعتمد قيمة الماس الخام على قيمة الأحجار المصقولة في نهاية عملية التصنيع؛ فليس هناك اثنان من المصنعين يقطّعان الماس بالطريقة نفسها، لهذا السبب ومعه أسباب أخرى ظلت تجارة الماس عالمًا من العلاقات غير الرسمية، والتعاقدات الشفهية، والأحكام القضائية

الخاصة؛ فالثقة والسمعة قيم تسويقية حقيقية في تجارة الماس، كما تُعدُّ الخبرة والممارسة هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان تؤديان إلى هذه الثقة، ويُعرف أنه يَسْهُل اكتسابهما ضمن مجموعة متناغمة ذات روابط داخلية قوية مثل مجموعات العرق، أو الهوية الدينية المشتركين، وهذا يفسّر تحكم اليهود بهذه الصناعة وتجارتها؛ ومن ثم لم تكن حقيقة سيطرة الشركات اليهودية بالكامل على توزيع الماس في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مُفاجأة؛ فقد كان الماس عملًا يهوديًا بالكامل لمدة ألف عام تقريبًا[٣].

وفيما يبدو أن العنصر البشري في تجارة الماس كان متشابكًا بشكل لا يمكن أن ينفصم مع التغيير المكاني بشكل مباشر؛ فقد كانت تجارة الماس في أوروبا تنطوي على الثقة المتبادلة، ومن ثم لا يتم الاحتفاظ بأية سجلات بسبب المعايير الأخلاقية العالية بين المتعاملين؛ كما أن الاتفاقيات تكون شفهية دون أي شيء أكثر من المصافحة، ومن يخون الأمانة يصبح منبوذًا من التجارة، كما يبدو أن الخبرة المتأصلة لليهود في تجارة الماس قد تم تناقلها عبر عدة أجيال من العائلات التي تتعامل مع الأحجار الكريمة؛ حيث كان الأطفال من شعوب الماس يتعاملون مع الحجارة بمجرد أن يتمكنوا من المشي، وفي السنوات الأولى لتجارة الماس، قام الآباء والأبناء بقطع وصقل الحجارة في المنزل، وبيع المنتج النهائي في المقاهي المحلية، ومع نمو الأعمال، ومع قيام بورصات الماس بإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات البيع والشراء، حلت المصانع الصغيرة جزئيًا محل ما كان إلى حد كبير صناعة محلية، ومع ذلك، ظلت الروابط العائلية والتقاليد قائمة[٤] .

أما فيما يتعلق بصقل الماس؛ فتحتوي مناطق السوق عمومًا على بعض مراكز القطع، ولكن ليس بما يتناسب بشكل مباشر مع حجم المبيعات؛ حيث يتم قطع الماس وتلميعه في حوالي ثلاثين دولة، بما في ذلك الهند، وإنجلترا، والمتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وروسيا، والصين، وسريلانكا، وتايلاند، وفيتنام، وموريشيوس؛ غير أن أنتويرب وتل أبيب هما أكبر مراكز قطع للأحجار الكريمة؛ فمنذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، كان هناك عدد كبير بشكل غير متناسب من قاطعي الماس في المراكز الأوروبية لهذه الحرفة من اليهود، ومنذ ذلك الحين، كانت هناك كثير من التغييرات في موقع قطع الماس وصقله، ويُعد أحد أبرز التطورات هو انتقال مراكز القطع والتجارة إلى الأراضي الفلسطنية؛ حيث تم استخدام فلسطين بديلًا لبلجيكا، وكذلك النمو السريع لهذه الحرفة في إسرائيل في السنوات التي تلت إعلان قيام الدولة، كما كان للعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية التأثير الأكبر على التغيرات الوظيفية في مواقع مراكز قطع

الماس، وفي عدد الأشخاص المشاركين في هذه الأنشطة، والأنشطة ذات الصلة؛ فقد كان اليهود الحضريون الذين عانوا من النزوح الجغرافي، أو الانتكاسات الاقتصادية، أحد العوامل المهمة في إنشاء مراكز قطع الأحجار الكريمة، وخاصة الماس بالاراضي الفلسطينية(٥)

وخلال العقد الخامس من النصف الأول من القرن العشرين، وبالتحديد أواخر عام ١٩٤٢م، كان الأبناء، والأصهار، وأبناء الإخوة فقط هم المؤهلون للتدريب، والدخول في تجارة الماس اليهودية وصقله، وكانت العضوية في نوادي الماس حصرية، نادرًا ما يتمكن الغرباء من كسر الحاجز الذي بنته سنوات طويلة من العلاقات الإنسانية المتماسكة بين اليهود في مناطق مختلفة من العالم سواء مناطق الإنتاج، أم مراكز التوزيع.(٦)

وتعدُّ تجارة الماس من أهم أعمدة الاقتصادي اليهودي والإسرائيلي خاصة قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨م؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن تكون إسرائيل من أولي دول العالم في تجارة الماس وصقله، ومن أشد الدول تأثيرًا في مسيرة تلك التجارة، وتبلغ مبيعاتها سنويًا مليارات الدولارات؛ فهي تمتلك أفضل المهرة، والصناع، والفنيين في مجال الماس؛ بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة لأبعد الحدود، ورغم أهمية ذلك الموضوع وحساسيته، فلا توجد كتابات بالمكتبة العربية عنه، وعن تأثير اليهود ودورهم في تجارة الماس الدولية وصقله قبل إعلان قيام إسرائيل في الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م، موضوع هذه الوريقات التي بين أيدينا، ونجيب فيه علي عدة تساؤلات، وهي: متي بدأ النشاط اليهودي في صقل وتجارة الماس وكيف بدأ؟ متي بدأت السيطرة اليهودية في تجارة الماس وصقله وكيف بدأت؟ ما ملامح السيطرة اليهودية على تجارة الماس الدولية؟ ما أثر تحكم اليهود في تجارة الماس علي مجريات الأحداث الدولية، وبشكل خاص الحرب العالمية الثانية؟ وكذلك كيف تم نقل مركز تجارة الماس وصقله إلى الأراضي الفلسطنية المحتلة ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان لابد من تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولًا– يهود السفارديم وبدايات العمل في تجارة الماس وصقله.

ثانيًا –عائلتا إرجاس وسيلفيرا وبدايات سيطرة اليهود علي تجارة الماس الدولية (شركة إرجاس وسيلفيرا).

ثالثًا– شركة دي بيرز وتطور السيطرة اليهودية على تجارة الماس.

١– نشأة الشركة وتأسيسها.

٢– سيطرة شركة دي بيرز على تجارة الماس الدولية وصقله.

رابعًا– ارنست اوبنهايمر وتأسيس مناجم دي بيرز الموحدة.

خامسًا– اليهود وافتعال أزمة الماس خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠– ١٩٤٥)م.

سادسًا– نقل مركز تجارة الماس وصقله إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

ولتغطية تللك المحاور والوصول إلى حجم الدور اليهودي في تجارة الماس الدولية وصقله قبل عام ١٩٤٨م؛ اقتضت الدراسة اتباع المنهج التاريخي الاسترادادي؛ لاسترداد واسترجاع ما حدث في الماضي من ممارسات لليهود في تجارة الماس وصقله خاصة بالمجتمعات اليهودية بالدول الأوروبية، وكذلك محاولات أولئك اليهود السيطرة علي مناطق إنتاج الماس في القارة الأفريقية، ووصولًا إلي افتعال أزمة ماس خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م)، ومحاولة نقل مركز صقل الماس وتجارته إلى الأراضي الفلسطنية المحتلة خلال سنوات الحرب.

أولًا– يهود السفارديم وبدايات العمل في تجارة الماس وصقله.

أسس البرتغاليون المسيحيون الجدد (يهود السفارديم) صناعة الماس في أنتيويرب، ثم في أمستردام؛ حيث تشير التقديرات إلى أن (١٠٠٠٠) من أصل (٢٨٠٠٠) شخص من الطائفة اليهودية الذين عاشوا في تلك المدينة اعتمدوا بشكل مباشر أو غير مباشر على هذا الفرع من الصناعة، ثم دفعتهم تجارة هذا المعدن للذهاب إلى لندن حين أصبحت عاصمة لتجارة الماس فيما بعد، وحافظوا على علاقات وثيقة مع أمستردام؛ حيث المكان الذي قُطّع فيه الماس؛ فقد كان لأمة اليهود البرتغالية ثلاث قواعد مركزية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هي ليفورنو وامستردام وتونس، كما كان لكثير من العائلات أقارب في لندن وجزر الأنتيل الهولندية، وثمة نقطة عامة تستحق التركيز أن يهود ال؟ البونينتين[٧] "ponentine" في ليفورنو هم من تولوا التحكم في تجارة الماس خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين؛ حيث تم زواج الأقارب لدى اليهود على أساس النسب وليس جغرافيًا؛ فقد كان السفارديم معروفون بشبكتهم الممتدة من الأقارب في المراكز الرئيسة على الطرق التجارية في العالم؛ حيث اتبع اليهود في سيطرتهم علي تجارة الماس الدولية ومراكز صقله؛ نموذج الشبكة بالتوازي مع نموذج الهرم في الإدارة [٨] .

فلم تمنع قوانين العصور الوسطى اليهود من امتلاك الأراضي فقط؛ بل حرمتهم من عضوية نقابات الحرفة، التي كانت دليلًا على الحكم الذاتي للشركات الذي تطوّر خلال السنوات الأولى من الإقطاعية الأوروبية، وقد صنعت هذه المجموعات قوانينها الخاصة، وحددّت واجباتها

ومميزاتها، وكذلك كان اليهود معزولين في المنظومة الاقتصادية في العصور الوسطى؛ فلم يستطع اليهودي الانضمام إلى أيٍّ من النقابات؛ لأنه لم يستطع حلف أو توقيع أية قسم على الولاء والإيمان بالمسيحية، غير أن بعض أنواع التجارة كانت متاحة لغير مُعتنقي المسيحية، كما كان مقصورًا على اليهودي استخدام بعض السلع المُستخدمة، وبعض المتاجرات الصغيرة؛ بالإضافة إلى تبادل المال والسمسرة، وبحلول ١٧٩٠ م، أصدر ملك بروسيا فريدريك الثاني (١٧٨٦-١٧٩٧)م ميثاق قيد النشاط الاقتصادي لليهود، وتضمن الميثاق ألّا يمارس اليهودي أية تجارة أو مشروع ماعدا نقش الأختام، والرسم، وطحن زجاج البصريات، والماس، والمجوهرات، وزخرفة الذهب والفضة، والملابس الجميلة، والتطريز، وجمع تراب الماس عن طريق الغربلة، وأنواع أخرى من التجارة لا يُقام لأجلها أية مؤسسات أو نقابات[٩] .

غير أن هذا المثياق لم يمنع سيطرة العائلات أو الشراكات اليهودية علي صقل الماس وتجارته، التي كانت قد تغلغلت بالفعل خاصة أن "عصر الاستكشاف" شَهِد بداية أعمال ومشاريع استعمارية جديدة على نطاق واسع؛ فقد بدأت قيود السفر والسكن والتجارة تضعف، وازدادت إتاحة الفرص الاقتصادية أمام اليهود؛ حيث فهم الناس القيود التجارية، وكانوا غير مرتبطين بعادات إقطاعية أو قسم كنسي؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن صناعة قطع الماس وصقله أصبحت عادة يهودية ثابتة في المملكة الهولندية بين يهود السفارديم، واستمر كثيرون من نصارى الأندلس في إيجاد ملاذ آمان بسبب هذه الصنعة؛ حيث إن عائلة أوراني ضمنت لهم حرية كسب الرزق والدين، ثم أنشأ رجال الأعمال اليهود مصانع القطع في لشبونة، وفي أنتويرب، وقاموا بتوظيف اليهود الأشكناز الفقراء من أوروبا الشرقية كقاطعين وعمال صقل في هذه المصانع، ومن ثم ازدهرت صناعة الماس مع نهاية القرن السادس عشر تقريبًا [١٠] .

وحتى النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان كل إمدادات العالم من الماس تأتي من الهند؛ حيث قامت القوافل التي نقلتهم عبر الجزيرة العربية بتبادل هذه الحجارة النادرة مع التجار اليهود في عدن والقاهرة مقابل الذهب والفضة، ثم أعاد التجار بيعها للتجار اليهود في البندقية، وليتوانيا، وفرانكفورت؛ فقد كان ذلك مشروعًا طبيعيًا لليهود المنتشرين في جميع أنحاء وسط أوروبا؛ نظرًا لأنهم كانوا مقرضين للمال، كان عليهم أن يهتموا بتقييم الأحجار الكريمة وإصلاحها وبيعها؛ فهي التي تم تقديمها لهم ضمانًا للحصول على القروض، كما كانت لهم علاقات وثيقة مع المراكز التجارية اليهودية في الإمبراطورية العثمانية التي مرت من خلالها جميع قوافل الماس الهندي[١١] .

غير أن قطع الماس وصقله كانت إحدي الحرف القليلة التي سُمح لليهود بالمشاركة فيها من قبل نقابات العصور الوسطى في أوروبا، وبالنسبة لمعظم اليهود لم يكن هناك خيار آخر إذا أرادوا أن تكون لديهم مهنة، كان عليهم إما تلميع الأحجار الكريمة، أو إقراض المال، وفي كلتا الحالتين تعاملوا مع الماس، وكان معظمهم من اليهود السفارديم (أي غير الأوروبيين)، قاموا بسرعة باتخاذ الترتيبات اللازمة في لشبونة لضباط السفن لشراء الماس مباشرة من عُمَّال المناجم الهنود في جوا، وأصبحت لشبونة نقطة الدخول الرئيسة إلى أوروبا بالنسبة للماس، وخلال فترة محاكم التفتيش، ثَبُت أن الماس كان شيئًا كبيرًا ومهمًا لا يقدّر بثمن بالنسبة لليهود، وعلى عكس أي نوع آخر من المدخرات، حيث كانت أحجار الماس صغيرة جدًا حتى يمكن إخفاؤها على الجسم كذلك كان من الممكن الدفع بها مقابل المال في أي دولة في أوروبا، وبالنسبة لليهود؛ أصبح الماس وسيلة منطقية لتخزين ثرواتهم وحفظها، ومنذ أن أُجبر العمال والتجار اليهود على الهرب من لشبونة وأنتيويرب من قِبَل محاكم التفتيش، استقروا في أمستردام وحوّل اليهود أمستردام إلى مركز للألماس في أوروبا على الفور خاصة أن مصانع القطع لم تتطلب أدوات أخرى دون الأدوات اليدوية- التي أمكن حملها، وأصبحت هولندا واحدة من أهم ثلاث مراكز رئيسة لصناعة الماس وتجارته آنذاك(١٢).

أكد ذلك الوضع مساعدة التجار اليهود في تمويل شركة الهند الشرقية الهولندية التي نظّمت طريقها التجاري إلى الهند؛ فقد حلّت أمستردام محل لشبونة كميناء لدخول الماس الهندي إلى أوروبا، وبمجرد أن بدأت الهند إيقاف إنتاج الماس، تم اكتشاف المزيد منه في البرازيل، وبحلول منتصف القرن السابع عشر، دخل البريطانيون في خط المنافسة للسيطرة على هذه التجارة، ومن ثم كان علي الهولنديين منافسة القوة البحرية البريطانية المُزدهرة أولًا حتي يحافظوا علي مكانتهم في عالم تجارة الماس(١٣).

فمنذ ستينيات القرن السابع عشر(١٤) ، كان يهود السفارديم يستوردون الماس الخام من الهند عن طريق لندن قبل بدء عملهم في تجارة الماس المرجاني عبر لشبونة خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الثامن عشر؛ حيث أعاد لوبو راميرز Lopo Ramires- تاجر يهودي كبير في أمستردام-إرسال السكر، والماس، والبهارات من لشبونة إلى أخيه دورات نونيز دا كوستا Durate Nunes da Costa-الذي عاش في فلورنسا-

عن طريق سُفن مُجازة في ليفورنو ولشبونة، ومنها بدأت تجارة الماس وصقله تنتشر بين أغلب اليهود، ولا تقتصر علي يهود السفارديم فقط [١٥] .

وتُعدُّ ستنيات القرن السابع عشر هي البداية الحقيقية لدخول اليهود مجال تجارة الماس؛ حيث تقاسم اليهود والأرمن–المجموعتين التجاريتين الأكثر نجاحًا آنذاك– التخصص الواضح في تجارة النفائس، مع تركيز تخصص الأرمن في تجارة الحرير؛ بينما ركّز اليهود على تجارة الجواهر؛ فقد كان عقد الصفقات في تجارة الأحجار الكريمة متقدّمًا لدى المجموعتين، ربما يعود ذلك إلى سهولة نقل هذا النوع من رأس المال للمجتمعات المهددة بالطرد والعوائق القانونية المفروضة على وصولهم إلى المناطق الأكثر تحضّرًا، أو ربما إلى الطبيعة المُحددة لسوق الأحجار الكريمة التي أدت إلى بروز السمات العامة لتجارة الماس، وهي أن الجواهر صغيرة الحجم يمكن تهريبها، وأصبح هذا الأمر واضحًا أمام معظم ملوك أوروبا الذين حاولوا فرض سياسات الاحتكار الصارمة على تجارة الجواهر في مستعمراتهم، ومن ثمَّ كانت السرية مكونًا ضروريًّا في تجارة الماس، وهي مصدر مُعزز بالعلاقات غير الرسمية بشكل أفضل من العلاقات الرسمية [١٦].

ثانيًا – عائلتا إرجاس وسيلفيرا و بدايات سيطرة اليهود علي تجارة الماس الدولي.

كانت عائلتا إرجاس وسيلفيرا من أهم عائلات اليهود البونينتين التي شاركت في هذه الشبكة الضخمة العاملة بتصنيع المُرجان في ليفورنو، وتجارة الأحجار النفيسة بعيدة المدى، وكان لهما دورٌ كبيرٌ في توطيد سيطرة اليهود علي تجارة الماس الدولية؛ فمع ازدهار المجتمع اليهودي، انتقلت عائلة إرجاس إلى ميناء توسكاني المُنشأ حديثًا آنذاك بالأراضي الإيطالية، واكتسبوا مكانة رفيعة كالباحثين والتجار، واحتفظوا بها حتى بداية القرن التاسع عشر؛ فقد دخل أحد أفرع عائلة إرجاس في شراكة مع عائلة سيلفيرا، وهو من أحفاد تجار وماليين مشهورين في المهنة التي هربت من البرتغال خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الثامن عشر، وعاشت عائلتا إرجاس وسيلفيرا في منازل متجاورة في الشارع المركزي لمدينة توسكاني، ثم أُنشِئَ فرعٌ لشركة إسحق إرجاس ودايفد سيلفيرا بحلب في بداية القرن الثامن عشر، وقد كان من أهم الشركات اليهودية المؤثرة في المدينة، وكانا إرجاس وسيلفيرا نشطين في كل متاجرات البضائع المعتادة في البحر المتوسط،

ومعتمدين على شبكة الأقارب الممتدة في تونس، وحلب، والبندقية، وعدد من اليهود، ونظرائهم المسيحيين في موانئ أخرى عديدة في المدينة، وشاركا في سوق تأمين التجارة البحرية[١٧] .

بالإضافة إلى هذا الحضور التقليدي في البحر المتوسط وسّعا عملياتهما لتشمل تجارة الماس المُرجاني الخطرة، غير أن الشركة تعرضت لبعض الاضطرابات والاختلالات حتي أوشكت علي الإفلاس؛ لعجزهما عن بيع قطع الماس ذات الأحجام الكبيرة التي بلغ حجمها مقدار (٥٨) قيراطًا؛ بالإضافة إلى عمولتهما من شركائهما في حلب؛ فقد كان لقطع الماس الضخمة سوق محدود بشكل واضح، وقُصِر أساسًا، ولعدة عقود، على عدد قليل من عائلات البلاط، فقد شارك كليهما في تجارة الماس المرجاني عبر لندن، ولشبونة، وأمستردام[١٨] .

في الواقع كان إرجاس من بين اليهود البرتغاليين الأوائل (السفارديم) في ليفورنو–ومعه ليفى سابينو Levi Supino وفرانكو البوكويركو Franco Albuqueque –الذين انتقلوا إلى لندن، ولهم علاقة بهذه التجارة، ورغم مكاسب هذه التجارة؛ فإن النجاح كان بعيدًا عن كونه مضمونًا، وذلك بسبب تقلّب هذه التجارة. فعلي سبيل المثال عاد جايكوب– ابن رفايل إرجاس– إلى ليفورنو بعد قضاء سبعة عشر عامًا في إنجلترا بعد أن خسر كل رأس ماله، وإلي جانب عائلة أرجاس أحرزت "عائلة فرانكو" خطوات تقدمية أكثر ثباتًا، ووضعت نفسها بين المستويات الرفيعة في المدينة في تجارة الذهب، وأصبحت عائلة فرانكو–التي بقيت في بيزا وليفورنو منذ بداية القرن السابع عشر متعهدًا مهمًا بعد عقود قليلة؛ حيث استثمر "موسى فرانكو ألبوكويركو" بقوة في صناعة الحرير، وأسواق البضائع والمال، بينما عُيّن في مناصب عدة في المجتمع اليهودي ذاتي الحكم، ولأجل أبنائه الثلاثة أعد إستراتيجية استندت على أنماط تجارة الماس المُرجاني الجديدة آنذاك، واتخذ رفايل مكانًا في ليفورنو، وانتقل جايكوب إلى لندن، حيث جمع ثروته، وبالطبع ترك بأثره في حركة تجارة الماس في لندن[١٩] .

وفى ثلاثينيات القرن الثامن عشر، تسبب تدفق الماس البرازيلي المُكتشف حديثًا آنذاك في انخفاض أسعار الأحجار الكريمة قليلًا، وبحلول ١٧٤٠م، استمر استيراد الماس من الهند؛ بل توسّع على مدار العقود الأربعة التالية؛ ومن ثم بدأ فيها إرجاس وسيلفيرا في شحن المرجان إلى لندن مباشرة، وحوّلا علاقتهما لتكون مع "مدراس" بدلًا من غوا، وعُرِف عن الشركات المُساهمة المُجازة من العرشين الإنجليزي والهولندي أنها تحظى بكلا العنصرين في التجارة مع الشرق؛ لذلك كان من الممكن أن يفشلوا في الأراضي الأجنبية دون المعلومات، والتمويلات، والمصداقية الكافية للتجار

المستقلين، سواء في التجارة الآسيوية، أم المؤسسة في المنطقة، وفي المقابل كان التجار المستقلون معتمدين على مؤسسات الدولة للحماية العسكرية والقضائية، نظرًا لعدم الموثوقية في التجارة الدولية مُشترَكة الثقافات، وتوضح الاستخدامات المختلفة للشبكات العرقية/الدينية في مقابل العلاقات مع الشركات المُجازة، وتؤكد أن يهود السفارديم كانوا الأنجح في اكتساب الحماية، وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بهويتهم كونهم مجموعة تجارية(٢٠).

وأشارت الحسابات التي تم حفظها في غرفة أمستردام إلى أن ٥٠% من تجارة الماس في النصف الأول من القرن الثامن عشر كانت في أيدى اليهود، وبالمقابل مثّل المجتمع اليهودي (٥%) فقط من الشعب في أمستردام، وكانت ثرواتهم غير مهمة بالمقارنة مع التجار المسيحيين في المدينة، فعلي الرغم من أن اليهود كانوا نقطة قليلة في بحر السكان في هذه المدينة الكبيرة؛ فإنها كانت نقطة مهمة وقوية استطاعت جذب الأضواء وظلال العصر، وعكست وجودهم بشكل رائع في تجارة أمستردام العالمية، والجدير بالذكر أنه لم يكن للحصة غير المناسبة من تجارة الماس التي تولّاها اليهود أية علاقة بالموهبة، أو المهارة الفطرية رغم أن هذه المؤهِلات كانت مطلوبة(٢١) .

بحلول منتصف القرن الثامن عشر استولى اليهود الإنجليز على تجارة الماس القادم من الهند والبرازيل بالكامل تقريبًا، وتحول مركز تجارة الماس غير المُقطّع من أمستردام إلى لندن، وفعل التجار اليهود المثل في إنجلترا؛ حيث مُنِح اليهود رخص لاستيراد الماس غير المقطّع، وسريعًا نظّموا تجارة ثلاثية من الفضة والمرجان والماس، صُدِرت الفضة إلى ليفورنو وإيطاليا، حيث استُخدِمت مبالغ المبيعات لشراء المرجان، وقد كان يُستورَد من إنجلترا، وتُستخدم أموال مبيعاته في شراء الماس من البرازيل والهند ، ثم أرسل التجار اليهود الماس لمصانع القطع التي تم إعادة بنائها في أنتيويرب، ومن هناك بيعت المجوهرات للبلاط الملكي في جميع أنحاء أوروبا(٢٢) ولاختيار وتقييم هذا الماس، اختارت المحاكم خبراء الأحجار الكريمة من اليهود، الذين أصبحوا يعرفون باسم "يهود البلاط". ومن أشهر هذه العائلات في السويد كانت عائلة إسحاق، وفي هامبورغ كانت عائلة ليبولد ؛ وفي فيينا عائلة أوبنهايم(٢٣) .

وفي الوقت ذاته، جعلت العناصر غير المتوقعة الاستثمار في الأحجار الكريمة عالي الخطورة؛ نظرًا لتقلبات السعر، وطول مدة استيعاب الربح التي قُدرت بثلاثة أعوام كحد طبيعي لاكتمال معاملة بين أوروبا والهند، علاوة على ذلك كانت عملية ضبط السعر غير منتظمة بشكل خاص، فقد كان يتم حساب سعر قطعة الماس بضرب ضعف وزن القطعة في سعر وحدة الوزن؛

حيث أعلن صائغ إنجليزي هذه القاعدة، لكن وصى باستخدامها بحذر، وفيما يبدو أن اختلاف سعر صقل الماس أحد أهم الأدلة علي عدم انتظام وضبط سعر قيراط الماس آنذاك؛ حيث بلغت تكلفة صقل قيراط من الماس أقل من (٥) دولارات أمريكية في الهند، مقابل (٢٥) دولارًا في إسرائيل، أو (٣٠) دولارًا في بلجيكا؛ بل إنه يمكن للمار في سورات وأزقة بومباي رؤية العمال الشباب، النساء، والأطفال، مع عدسة مكبرة عالقة في عين واحدة، مجتمعين فوق طاولة التلميع[٢٤].

علي العموم كانت تجارة الماس جزءًا مهمًا جدًا من التبادل التجاري بين أوروبا وآسيا؛ فقد تمت بعيدًا عن سيطرة الدولة، وغالبًا كانت هذه هي الطريقة الأكثر أمنًا لتحويل المال من الهند أو غيرها من الدول الاسيوية، وكذلك لم يكن الاحتكار هو الطريقة الوحيدة للعمل في التجارة العابرة للقارات، ولم تكن المجموعات التجارية العرقية أو الدينية هي البديل الوحيد لها؛ حيث ترك الملك الفرنسي التجارة الآسيوية في أيدي التجار المُستقلين في ساينت مالوSaint Malo منذ العقدين الأولين من القرن الثامن عشر، وقادت الأقليات المُشردة مثل اليهود–خاصة يهود السفارديم– والأرمنيين وسطاء ووكلاء التجارة بعيدة المدى خاصة في تجارة النفائس؛ فقد كانا المجموعتين قادرتين على استخدام انتشارهما الجغرافي لنقل المعلومات والمال، وبناء الثقة والشهرة؛ حيث كانت المعرفة والأمن هما عنصران أساسيان لأية تبادل تجاري في النفائس، ومن الصعب الحصول عليهما لفترة طويلة إذا تعدد الوسطاء وتنوعوا، ووفقًا لسجلات شركة الهند الشرقية البريطانية، إنه بحلول نهاية القرن الثامن عشر سيطر التجار اليهود فعليًا على حركة الماس العالمية بأكملها، وبالتوازي مع ذلك أصبحت الحقول البرازيلية تستنزف بسرعة من الماس، ولم يعد يخرج المزيد من الماس من الهند. وعندما بدا أن الماس في العالم قد ينفد؛ تم اكتشاف مناجم جنوب أفريقيا في ستينيات القرن التاسع عشر، وانتقلت سيطرة اليهود علي تجارة الماس وصقله إلى مرحلة أخري أكثر تطورًا وتحكمًا في تجارة الماس وصقله، وذلك من خلال شركة دي بيرزDe Beers ومؤسسها رودرز سيسيل Cecil Rhodes[٢٥].

ثالثًا– شركة دي بيرز وتطور السيطرة اليهودية علي تجارة الماس.

١– نشأة الشركة و تأسيسها.

أخذت سيطرة اليهود علي تجارة الماس وصقله تزداد عامًا تلو الآخر إلى أن تم تأسيس شركة دي بيرز de beers؛ حيث أصبحت الكلمة الأولي والأخيرة في تجارة الماس وصقله

لليهود[٢٦]، ولكن هذه المرة ليس من خلال الأفراد، إنما من خلال نظام تجاري منظم، يتمثل في الشركة المذكورة؛ حيث بدأت فكرة أن أحجار الماس أحجار قيّمة ونادرة، وأن اقتناءها هو علامة أساسية من علامات الثروة والاعتداد بالنفس منذ بدء اكتشافها وتداولها تجاريًا في العصر الحديث علي يد يهود السفارديم، ومع مرور الوقت وحتى أواخر القرن التاسع عشر شهدت تجارة الماس منعطفًا تاريخيًا كاد أن يؤثر على مسار تجارتها على المدى الطويل، حيث إنه، وقبل ذلك التاريخ، كان يتم العثور على الماس بأعداد قليلة وبصعوبة سواء في مجاري الأنهار في الهند، أم في أدغال البرازيل، وغيرها من أماكن استخراجها التي كانت معدودة ومحدودة آنذاك، وقد سجل إنتاج دول العالم حينها بضع باوندات سنويًا.[٢٧]

إلا أنه في عام ١٨٧٠م حدث مالم يكن متوقعًا[٢٨]؛ حيث تم العثور علي الماس بسهولة، وبكميات ضخمة في جنوب أفريقيا؛ فمع تزايد الاستثمارات في مجال استخراج الماس والتوسع في إنشاء المناجم، واكتشاف مواقع جديدة للتنجيم خاصة بالقرب من نهر أورانج في جنوب أفريقيا، أدى ذلك إلى استخراج كميات هائلة على نحو مفاجيء- مقارنة بالكميات المعتادة- زادت عن الطن سنويًا. وهكذا سرعان ما تدفقت تلك الكمية الكبيرة من الماس إلى الأسواق التجارية، حينئذك أدرك الممولون البريطانيون أنهم قد ارتكبوا خطأً عرض استثماراتهم بكاملها للخطر؛ فقد أدت زيادة المعروض من الماس إلى انخفاض قيمتها الفعلية مما أدى إلى التأثير بشكل سلبي على الأسعار، إلى درجة أن المستثمرين كانوا يخشون أن تصل قيمة أحجار الماس إلى مستويات قيمة الأحجار شبة الكريمة[٢٩] .

وكذلك أدى الإفراط في الإنتاج في حقول الماس في جنوب أفريقيا إلى هبوط الأسعار الأوروبية بشكل متكرر، أولاً في بداية سبعينات القرن التاسع عشر، ثم مرة أخرى في عام ١٨٧٦م، حيث لم تتمكن السوق من استيعاب الكميات المنتجة، وفي الوقت نفسه كانت تكاليف العمالة مرتفعة بشكل متناقض، وبسبب الأسعار المنخفضة التي حصلوا عليها مقابل الماس، حاول الحفارون خفض أجور عمالهم ذوو البشرة السمراء، الذين غادروا المناجم وعادوا إلى قراهم، وحاول الحفارون – يائسين- الاحتفاظ بهم، وكانت النتيجة ارتفاع الأجور بنسبة (٢٥ %)، ليس هذا فحسب، بل إن الكثير من العوامل تضافرت لتجعل من الصعب على الحفارين الحصول على القروض، وبالتالي أصبح رأس المال اللازم للمناجم قليلًا، وكان هذا هو الوضع الكائن بين عامي ١٨٧٧ و ١٨٧٩م[٣٠].

بالتوازي مع ذلك كان هناك عدد من اللاعبين في السوق الذين لديهم المزيد من رأس المال قادرين على استغلال الكساد المستمر من خلال شراء الامتيازات، وقد ازدهروا في الغالب كونهم تجارًا للماس، وليس باحثين عنه، فاستغلوا الفرصة لشراء مطالبات جيرانهم الأكثر فقرًا وإفلاسًا في كثير من الأحيان، وكان أحد أهم المستثمرين الفريد بيت " Alfred Pitt " و صديقه جول بورجيس " Jules Borges " الذي اشترى حصة بنسبة (١٠) % في منجم كيمبرلي مقابل (٧٠) ألف جنيه إسترليني، وذلك، في عام ١٨٧٧م[٣١].

انتقل ألفريد بيت إلى جنوب أفريقيا عام ١٨٧٥م، حيث حقق في فترة وجيزة مكانة مهمة في مجال تطوير مناجم الماس والذهب، وقد التقى بسيسل رودس " Cecil Rhodes " وترسخت علاقتهما، وظل منذ ذلك الحين مرتبطًا بالنشاط المالي لرودس، وبطموحاته الإمبريالية والاستعمارية، ووقف "بيت" إلى جانب "رودس" في تنافسه مع بارناتو "Barnato " – أحد رجال المال والماس من اليهود في جنوب أفريقيا– للسيطرة على مناجم الماس في البلاد، وقد ساعدته في ذلك عائلة روتشيلد، حيث قامت مؤسسات روتشيلد بتمويل جهود سيسل رودس لإقامة إمبراطورية ضخمة لصناعة وتجارة الماس في جنوب أفريقيا، وقد استطاعت هذه الامبراطورية التحكم في استكشاف وتعدين وتجارة الماس الدولية [٣٢]

إلا أن دخول ملك الماس – كما أُطلق عليه – أو سيسل رودس[٣٣] مجال تجارة الماس وصقله؛ أعاد الأمور إلى نصابها؛ حيث وقع سيسل اتفاقية رسمية مع المشترين، موزعي الماس المحليين في عام ١٨٧٣م، وذلك لتشكيل نقابة الماس، وبموجب شروطها، قام الموزعون بشراء الماس حصريًا من رودس، وبيعه بأرقام متفق عليها، وبأسعار متفق عليها، وافترض رودس أنه من الناحية المثالية، فإن عدد الماس المتاح كل عام للمستهلكين الأوروبيين يجب أن يساوي تقريبًا عدد حفلات الزفاف؛ فقد كان ذلك هو مجال تصريف الماس آنذاك[٣٤] .

كان رودس قد خطط في وقت مبكر لوضع أعمال الماس بالكامل في كيمبرلي تحت سيطرته، وفي الفترة ما بين عامي ١٨٨٠م، و١٨٨٧م، سعى بكل عزم إلى تحقيق هدف الاستحواذ على جميع الأسهم في مناجم دي بيرز، وكانت عملية التركيز في منجم كيمبرلي تسير ببطء أكبر، ولكن في عام ١٨٨٧م نجح بارناتو في وضع حصة الأسد من المنجم تحت سيطرته، باستثناء مطالبة غنية تسيطر عليها شركة بورجيس الفرنسية، وفي سعيه لتحقيق هدفه، اشترى رودس جميع الأسهم في الشركة، وفي مناورة بارعة باع الشركة إلى شركة بارناتو كيمبرلي سنترال مقابل خمس

أسهم منجم كيمبرلي، وبذلك وضع حصان طروادة في معسكر العدو، وبعد التسبب في انخفاض كارثي في سعر الماس من خلال زيادة متعمدة في الإنتاج، بدأت في أكتوبر ١٨٨٧م منافسة على أسهم منجم كيمبرلي في السوق الحرة، وانتهت هذه المنافسة في مارس ١٨٨٨م بشكل أساسي بفضل الدعم الماهر والثابت من ألفريد بيت، ومساعدة عائلة روتشيلد في لندن بانتصار مبهر لرودس بعد فترة طويلة من التساؤلات والتكهنات حول الفائز في تلك المنافسة، حيث تصور التقارير والسير الذاتية القديمة تأسيس شركة دي بيرز على أنه مباراة مصارعة شرسة بين العملاقين سيسيل رودس، وبارني بارناتو من منجم كيمبرلي المركزي(٣٥).

ومع سعيهم للبحث عن حلول أدرك كبار المستثمرين في مناجم الماس خاصة اليهود منهم؛ أنه ليس لديهم أي بديل سوى دمج مصالحهم في كيان واحد من شأنه أن يكون قويًا ومؤثرًا بما فيه الكفاية لفرض السيطرة على إنتاج الماس وتنظيم إستخراجه من أجل الحفاظ على التوازن المناسب من العرض والطلب، ومستويات الندرة النسبية للألماس، وبالتالي جني أرباح ومكاسب أكثر، ومن ثَّم سارع التجار اليهود العشرة البارزون في لندن، خوفًا من إغراق السوق بالماس الجنوب أفريقي، إلى تشكيل نقابة لشراء كل الإنتاج من هذه المناجم الجديدة، وقد أطلق على ذلك الكيان الذي تم إنشاؤه في عام ١٨٨٨ "مناجم دي بيرز الموحدة، المحدودة" أو شركة دي بيرز (٣٦) وقد تأسس في جنوب أفريقيا من خلال اندماج شركتي بارنو بارنيتو Barney Barnato ورودس سيسل Cecil Rhodes، بعد أن حصل الأخير علي تمويل من عائلة روتشيلد – كما سلف ذكره– الذي موَّل توسع أعماله، وكذلك وافق بارناتو على بيع حصته في دي بيرز مقابل أكثر من (٥,٣) مليون جنيه إسترليني(٣٧).

ومنذ ذلك الوقت كانت الشركة المالك الوحيد لجميع عمليات تعدين الماس في البلاد ، وهو كارتل شركات ماس متعدد الجنسيات، حيث هيمن على ٨٠% من مناجم تعدين الماس وصناعة قطعِه وتسويقه في العالم آنذاك، وكان لشركة دي بيرز أربع مزايا رئيسة على كيمبرلي سنترال في السباق على الاحتكار، حيث كان لدى دي بيرز سيطرة قوية على عمالها من خلال "نظام المجمع المغلق" وكانت أكثر فعالية في استخدام القوى العاملة، علاوة على ذلك، كان منجم دي بيرز يعاني من مشاكل تعدين أقل خطورة (انهيارات أرضية، وأضرار ناجمة عن المياه، وما إلى ذلك) لذلك كان بإمكان دي بيرز دائمًا توزيع أرباح سنوية، كما كان الأشخاص الذين يديرون المنجم أكثر كفاءة، وكذلك كان المنجم يحتوي على كمية هائلة من "الأرض الزرقاء" المربحة (٣٨)

وقد تكونت النقابة أو منظمة البيع المركزية المتمركزة في لندن التي تعاقد معها رودز لبيع إنتاج دي بيرز الكامل من الماس في ١٨٩٣م من عشرة شركات، وهي فيرنر، بيت وشركاه Wernher, Beit & Company وشركة الإخوة بارناتو براذرز، وأبناء موسينثال سونز وشركاه Barnato Brothers, Mosenthal Sons & Company، وشركة دانكيلبولير Dunkelbuler ، وشركة الإخوة جوزيف وأي كوهين وشركاه I. Cohen & Company Joseph Brothers, ، وشركة مارتن ليلينفيلد وشركاه Martin Lilienfeld و شركة جيرفيرز F. F. Gervers وشركة نيومان وفيلديمر وشركاه S. Neumann, and Feldheimer & Company ، وقد كانت كل هذه الشركات مترابطة عن طريق الزواج، والروابط العائلية، وجميعها كانت مِلك تجار يهود، ومن ثَّم أصبحت دي بيرز قادرة على التأكيد لمقطّعي وتجار الماس الكبار أنه ليس لديهم مصدر بديل للألماس دونها [٣٩]

والجدير بالذكر أنه قد ظهر ما يمثل ذلك الكيان في عدد من دول العالم الأخرى تحت مسميات مختلفة، فعلى سبيل المثال في لندن كان يسمى "شركة تجارة الماس"، وفي إسرائيل كان يعرف بإسم "النقابة"، أما في أوروبا، فكان يُطلق على ذلك الكيان مسمى "منظمة البيع المركزية" ومقرها الرئيس في لندن، وكانت ذراعًا لشركة تجارة الماس، وغيرها من شركات الماس، وفي جنوب أفريقيا كانت تعمل تحت مسمى الشركات التابعة لعدة أسماء مثل مؤسسة تنمية الماس، وشركات خدمات التعدين، فقد كانت لا تمتلك أو تسيطر مباشرة فقط على جميع مناجم الماس في جنوب أفريقيا، ولكن أيضًا كانت تمتلك شركات الماس تجارية في إنجلترا، والبرتغال، وإسرائيل، وبلجيكا، وهولندا، وسويسر؛ حيث كان القاسم المشترك بين تلك الشركات هو النفوذ اليهودي في كل منها[٤٠]

٢- سيطرة شركة دي بيرز علي تجارة الماس الدولية و صقله.

أثبتت مناجم دي بيرز للماس أنها إحدى المنظمات الأكثر نجاحًا في سجلات تاريخ التجارة الحديثة مقارنة مع السلع الأخرى، مثل : الذهب، والفضة، والنحاس، والمطاط، والحبوب التي قد تذبذبت قيمتها استجابة للتغيرات التي حدثت في اقتصاديات الدول؛ فإن الماس مع بعض الاستثنائات المعدودة قد استمر بالتقدم للأمام، وإلى أعلى في الأسعار في كل عام، وحتى خلال فترات الكساد؛ فقد تجلت القدرات المنظمة العالية في الحفاظ علي قيمة الماس في ظل مختلف الظروف، وربما كان السر وراء ثبات ونمو أسعار الماس عبر الزمن هو القدرة على تنظيم تجارتها،

وكذلك قدرة ذلك الكيان على تحويل تلك البلورات الصغيرة المادية من الكربون إلى رموز ومعاني ذات دلالات في ذهن المستهلكين تشمل الرومانسية والثروة والسلطة؛ فمن خلال التسويق الناجح للألماس كأحجار كريمة التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الحياة الزوجية، والتعبير عن العواطف، والشعور أدى ذلك إلى إقبال المستهلكين على شرائها، والامتناع عن بيعها مرة أخري[٤١]

وعندما استحوذ رودس على مناجم الماس، بدأ في التعامل مع ما أدرك أنه مشكلة واضحة في تجارة الماس، وهي المشكلة التي طاردت الصناعة لعقود قادمة، وقد كانت ذات اتجاهين هما[٤٢] :

الأول– كان الحجم الهائل للماس المتدفق من مناجم جنوب أفريقيا، والمتدفق إلى أوروبا بكميات غير مسبوقة يهدد بتدمير الندرة ذاتها التي حددت قيمة الأحجار لفترة طويلة وقرون عدة، كان الماس نادرًا وقيمًا للغاية؛ فهو عنصر فاخر مخصص إلى حد كبير للملوك، ومن ثَم أدت الزيادة المفاجئة في إنتاجهم إلى وصول الحجارة، بكل معنى الكلمة إلى أيدي الناس، حينئذ أدرك رودس أنه إذا أصبح الماس منتشرًا للغاية؛ فإن ارتباطه بالرومانسية والرفاهية سوف يتشوه، وسيتراجع الطلب.

الآخر– نظرًا لأن الماس منتج طبيعي ومتغير بدرجة كبيرة، لم يتمكن عمال المناجم في جنوب أفريقيا من التحكم في إنتاجهم؛ فقد قاموا باستخراج الأحجار التي عثروا عليها وحاولوا بيعها كلها، وعلى النقيض من ذلك، كان المشترون أكثر انتقائية، ويفضلون شراء الأحجار الأكبر والأجمل فقط، وخلص رودس إلى أن الطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المخاوف المتبادلة هي تشكيل منظمة موحدة ومتكاملة رأسيًا لإدارة تدفق الماس من جنوب أفريقيا، ورأى أن التعاون وحده هو الذي يمكن أن يبقي الإمدادات منخفضة والأسعار مرتفعة، وإذا كان العرض "الفائض" ينتشر في السوق؛ فإن شركة دي بيرز نفسها ستحصل على هذه الأحجار وتخزنها، باستخدام قوتها الشرائية لحماية المنتجين الآخرين، وتذكيرهم بمكافآت التعاون[٤٣].

سيطرت مجموعة دي بيرز، ومقرها لوكسمبورج على إنتاج خمسة مناجم في جنوب أفريقيا وأربعة مناجم أخرى في أماكن أخرى، وكانت عملية السيطرة هذه مدعومة بالقوة المالية لعائلة روتشيلد، وقُبلت من جميع الأطراف، وحُسمت لصالح دي بيرز، مع ضمان عائلة روتشيلد لمناصب مهمة في الشركة الجديدة لأولئك الذين تعاونوا، وبصرف النظر عن الملايين المذكورة بالفعل،

وكذلك حصل بارناتو أيضًا على أحد المناصب الحاكمة التي تم إنشاؤها حديثًا آنذاك في دي بيرز، ومعها نفوذ كبير في تجارة الماس طوال حياته(٤٤).

تفاوض رودس على اتفاقية إستراتيجية مع نقابة الماس بلندن في عام ١٨٨٩ م، التي وافقت على شراء كمية ثابتة من الماس بسعر متفق عليه، وبالتالي تم تنظيم الإنتاج والحفاظ على الأسعار، وبموجبها كان رودس يسيطر على جميع المناجم الرئيسة في جنوب أفريقيا، إلى جانب قنوات التوزيع لإنتاجها بحلول عام ١٨٩٠م، وكذلك سرعان ما أثبتت الاتفاقية نجاحها الكبير، فعلى سبيل المثال تم تقليص العرض ببساطة للحفاظ على السعر أثناء الركود التجاري في ١٨٩١-١٨٩٢م، ومن ثم يمكن القول إنه بحلول عام ١٨٩٠، سيطرت الشركة على ٩٥% من إنتاج الماس في العالم(٤٥) .

ورغم تلك السيطرة، فإن رودس كان قلقًا بشأن تفكك الاحتكار حديث النشأة آنذاك، حيث صرح للمساهمين في عام ١٨٩٦م قائلًا " إن الخطر الوحيد للشركة هو الاكتشاف المفاجئ لمناجم جديدة؛ حيث سيؤدي هذا الاكتشاف إلى تصرف الطبيعة البشرية بتهور على حسابنا جميعًا" وهو الأمر الذي ترتب عليه ضرورة وجود " وهم الندرة "حتي مع وجود الماس الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين، ومن ثَمَّ يمكن القول إن أسعار الماس لا علاقة لها بتكلفة الاستخراج، فمن المرجح أن تستخرج عملية التعدين نفسها أو الجهد المبذول أحجارًا ذات جودة الأحجار الكريمة مثل الأحجار الصناعية الأرخص، وعلاوة على ذلك، لا يوجد نقص في الماس الخام في جميع أنحاء العالم، ونظرًا لهذه الحقائق الصناعية؛ أصبح من الواضح كيف نسجت شركة دي بيرز بمهارة، وهم الندرة من خلال التحكم في إمدادات الماس، وتنفيذ إستراتيجية تسويق ناجحة تستند إلى أسعار مرتفعة موحدة، ورعاية تصور القيمة على أساس الندرة؛ فهناك حاجة إلى أسعار موحدة للحفاظ على استقرار الصناعة، وتسهيل إدارة القنوات والولاء، لتحقيق هذا الهدف التسويقي، كان مؤسسو شركة دي بيرز يدركون أن الكارتل سوف يحتاجون إلى التحكم في كل خطوة داخل قناة التوزيع وإقناع جميع الأعضاء (عمال المناجم، والقاطعين، والملمعين، وتجار الجملة) بأن نظام القناة الواحدة المستقر والسلس هو في مصلحة الجميع. (٤٦)

كما مرَّت الشركة بأوقات ومواقف صعبة للغاية قبيل وفاة رودس سيسل، ومن أهمها حرب البوير الثانية"(٤٧)؛ حيث تم محاصرة كيمبرلي بمجرد اندلاع الحرب، مما هدد مناجم الشركة القيمة، وانتقل رودس شخصيًا إلى المدينة في بداية الحصار من أجل ممارسة الضغط السياسي على

الحكومة البريطانية لتحويل الموارد العسكرية نحو تخفيف الحصار عن كيمبرلي؛ فهي أكثر أهداف الحرب أهمية استراتيجية، وعلى الرغم من الخلاف مع الجيش فإن رودس وضع الموارد الكاملة المملوكة للشركة تحت تصرف المدافعين البريطانيين، كما قام بتصنيع قذيفة، ومدافع، وقطار مدرع، ومسدس اسمه Long Cecil في ورش الشركة(٤٨)، وظلت هذه الآليات قائمة حتى وفاة رودس في عام ١٩٠٢م، وتولي إرنست أوبنهايمر زمام الأمور في دي بيرز.

رابعًا- أرنست اوبنهايمر وتأسيس مناجم دي بيرز الموحدة.

انحدر أرنست أوبنهايمر(١٨٨٠-١٩٥٧)م من عائلة يهودية ألمانية كبيرة، وكان لديه شقيقان وثلاثة أبناء عمومة يعملون في نقابة الماس بلندن، لقد كان في كثير من الأحيان نموذجًا لرجل الأعمال متعدد الجنسيات؛ فهو ألماني المولد، وبريطاني الجنسية، ويهودي بالدين، وجنوب أفريقي بحكم الإقامة،....وهكذا، وعندما بدأ موظفًا مبتدئًا في دنكلسبوهلر Dunkelsbuhler في لندن، كان أوبنهايمر على اتصال جيد بعالم الماس؛ حيث بدأ بفرز الماس الخام تحت إشراف أخيه لويس، ولم يقم لويس أوبنهايمر بإدارة شركة دنكلسبوهلر في لندن فحسب؛ بل قام أيضًا بتنسيق تسعير الماس وتصنيفه في جميع الشركات الأخرى في النقابة خلال تلك الفترة، قرأ إرنست أوبنهايمر المراسلات الواردة جميعًا من ممثل دونكيلسبوهلر في كيمبرلي، منذ البداية تقريبًا، كان قلبه متوجهًا إلى حقول الماس، وفقًا لمذكرات أحد فارزي الماس الذين عملوا معه، "اشترى إرنست كتابًا بستة بنسات، سجل فيه بعناية، ورتب بدقة، كل ما قد يكون مفيدًا له" (٤٩) .

وفي عام ١٩٠٢م، أرسل شقيقه إرنست إلى جنوب أفريقيا لإدارة مكتب الشراء الصغير التابع لشركة دونكيلسبوهلر في كيمبرلي، وكان نادرًا ما كان يتحدث إلى زملائه في العمل، وكان دائمًا يحتفظ بدفتر ملاحظاته بجانبه؛ حيث كان يعد تحليلًا تفصيليًا لأعمال استخراج الماس، وتدفقه إلى المكتب من جميع المناجم في أفريقيا، وتصنيفه حسب الوزن، والحجم، والشكل، واللون، والجودة؛ وقد كان لديه وجهة نظر ممتازة؛ حيث وصل إلى أنه تمكن من تحديد الخصائص الخاصة، وربحية إنتاج كل منجم من خلال دراسة السجلات في المكتب، كما سافر أيضًا إلى الحفريات المستقلة حول نهر أورانج لشراء الماس، وتقييم المطالبات الخاصة بشركة دونكيلسبوهلر، كل ذلك كان جزءًا من تعليمه في تجارة الماس(٥٠).

وكذلك أصبح ابن عم أوبنهايمر، فريدريك هيرشهورن الممثل الرئيس للنقابة في كيمبرلي في عام ١٩٠٨م، وقد كان الأول قريبًا من ابن عمه، وقتًا طويلاً في غرفة الفرز بالنقابة، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح على دراية بالطريقة التي يتم بها تقسيم الماس بين أعضاء النقابة، وفئات الماس المحددة التي يفضلها مختلف أعضاء النقابة[٥١] ؛ ورغم ذلك، فإن نجاح أوبنهايمر الأول في الحصول على رأس المال جاء من مناجم الذهب وليس الماس؛ حيث أرادت مجموعة من المستثمرين الألمان، الذين كانوا عملاء لشركة دونكيلسبوهلر الاستثمار في شركات الذهب في ترانسفال، ورتب لهم أوبنهايمر شراء حصة في تشغيل مناجم الذهب، ومن خلال عقد هذه الصفقات، حصل لنفسه على نسبة صغيرة من المشروع[٥٢].

وبحلول عام ١٩١٤م، كان الألمان قد استثمروا قدرًا هائلاً من رأس المال لتوسيع مناجم الذهب هذه، وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى جعل استثماراتهم محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد: فقد أصبحت ألمانيا عدوًا للكومنولث البريطاني، علاوة على ذلك، كانت هناك مطالبات مستمرة في الصحافة بمصادرة أصول العدو في جنوب أفريقيا، ومع تصاعد الضغوط على حكومة جنوب أفريقيا، وجد أوبنهايمر حلًّا للمستثمرين الألمان؛ حيث أنشأ بنفسه شركة دولية يمكن من خلالها نشر المصالح الألمانية بمهارة مع مصالح المستثمرين من جنسيات أخرى، لقد مزج في هذه الشركة الجديدة النسب المئوية والخيارات التي حصل عليها بصفته صانعًا للصفقات، وكذلك عددًا من المصالح التي اكتسبها أبناء عمومته وأقاربه الآخرون في جنوب أفريقيا[٥٣] .

ولتجنب ظهور أي اهتمام غير ضروري إلى الاستثمارات الألمانية، اقترح اوبنهايمر إعطاء الشركة اسمًا يشير بقوة إلى "ارتباط أمريكي"، على حد تعبيره، وفي رسالة إلى شركائه، كتب: "يجب أن يكون هدفنا هو أن تظهر شركتنا لأول مرة كعامل جديد في التمويل في جنوب أفريقيا"، وبعد النظر في اسم شركة جنوب أفريقيا المتحدة، الذي يتم اختصاره إلى شركة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الشركة الأفرو أمريكية، قرروا أخيرًا اختيار الشركة الأنجلو أمريكية، التي بدت تشبه إلى حد كبير التحالف الأنجلو أمريكي الذي كان ينتصر في الحرب آنذاك، ويبدو أن القناع نجح على الأقل مع الصحافة في جنوب أفريقيا؛ فعندما تم الإعلان عن المؤسسة الجديدة في سبتمبر ١٩١٧، أعلنت صحيفة "راند ديلي ميل" Rand Daily Mail) في عنوان رئيس "ملايين الأميركيين من أجل الراند" وبمرور الوقت أصبحت شركة الأنجلو – أمريكية Anglo-American

Corporation هي المُسْهم الأكبر في شركة – De Beers وهي ذاتها شركة تعدين الذهب التي أسسها إرنست أوبنهايمر في عام ١٩١٧م [٥٤]

حول أوبنهايمر اهتمامه سريعًا من الذهب إلى الماس بعد تأسيس شركته، وفي وقت مبكر من عام ١٩١٠م، كان قد خلص في مذكرة إلى أن "الطريقة الوحيدة لزيادة قيمة الماس هي جعله نادرًا، أي خفض الإنتاج"، وأعرب عن اعتقاده بأن شركة دي بيرز يمكنها إحداث مثل هذه الندرة، ولكن فقط إذا وسعت نطاق انتشارها خارج حدود جنوب أفريقيا، وهو المبدأ ذاته الذي نادي به سيسل ردوس مرارًا من قبل، غير أن اوبنهايمر اعتبر السيطرة على مناجم جنوب أفريقيا شرطًا ضروريًا، ولكنه غير كاف، لاحتكار الماس بشكل فعال[٥٥] .

حيث كانت إدارة شركة دي بيرز قامت باحتكارها بالفعل بعد وفاة رودس على افتراض أنه لن تكون هناك اكتشافات كبيرة جديدة للماس، وسخر علماء الجيولوجيا في دي بيرز من فكرة وجود أنابيب الماس خارج منطقة كيمبرلي، وذلك عندما ادعى عامل بناء يُدعى توماس إم. كولينان أنه اكتشف الماس في قطعة بيضاوية ضخمة من التراب الأصفر على بعد حوالي ٦٠٠ ميل شمال كيمبرلي، وذهب فرانك أوتس، الذي خلف رودس كرئيس لشركة دي بيرز، إلى حد التصريح بأن "الأمر برمته كان مزيفًا"، واقترح على المُسْهمين في شركة دي بيرز أن المنجم، الذي أطلق عليه كولينان اسم منجم Premier، كان "مملحًا" بالماس من منطقة كيمبرلي[٥٦] .

سرعان ما تبين أن علماء الجيولوجيا كانوا مخطئين؛ فقد كان أنبوب الماس هذا أكبر من أي أنبوب آخر تم العثور عليه في العالم، وبلغ حجمه أربعة أضعاف حجم منجم كيمبرلي، ويقال أنه عندما تم نقل الأخبار إلى ألفريد بيت ، الذي كان مع رودس وبارناتو حاكمًا مدى الحياة لشركة دي بيرز، أصيب بنوبة قلبية لم يتعافَ منها أبدًا، وقد كان كولينان نفسه مستعدًا لخوض حرب ألماس أخرى بدلاً من البيع لشركة دي بيرز، ولجمع رأس المال لهذا المنجم، باع حصة أغلبية لحكومة ترانسفال، حتي يستطيع شراءه، ولحسن حظ دي بيرز، انتصر البريطانيون آنذاك على مستوطني البوير في الترانسفال في حرب البوير الثانية، وتمكنوا من الضغط على الترانسفال للتصالح مع دي بيرز، و بعد ذلك، تدخل البريطانيون بضم ليس فقط حقول الماس؛ بل وأيضًا جزءًا إضافيًا كبيرًا من جريكوالاند الغربية ١٩١٣م، وبعد عامين جعلوا المنطقة مستعمرة تابعة للتاج، وقد أطلقوا على منطقة التعدين اسم كيمبرلي [٥٧] .

قبل أن يتمكن أوبنهايمر من تحقيق هذا الاحتكار العالمي، كان عليه أولاً السيطرة على شركة دي بيرز، وكان الأسلوب الذي استخدمه للفوز بمركز مهيمن في دي بيرز مشابهًا جدًا للأسلوب الذي استخدمه رودس في الجيل السابق، لقد حصل على ملكية الماس لشركة الأنجلو الأمريكية التي كانت شركة دي بيرز في أمس الحاجة إليها للحفاظ على احتكارها لسوق الماس، ثم عرض بعد ذلك استبدال العقار بعدد كبير من الأسهم في شركة دي بيرز نفسها، وقد كانت هذه المنشأة تابعة للمستعمرة الألمانية في جنوب غرب أفريقيا أو ناميبيا فيما بعد، وهناك تم نقل العمال الذين كانوا يعملون في السكك الحديدية بسرعة إلى الشواطئ الناميبية، حيث تم اصطفافهم وإجبارهم على الزحف على أيديهم وركبهم لغربلة الرمال بحثًا عن الماس، كما قام الألمان بتكميم أفواه العمال لمنعهم من وضع الماس في أفواههم وسرقته، وكلما عثروا على ماسة، كان يتم إسقاطها في علبة كان يحملها الحراس الألمان معهم [٥٨]

عندما أدرك الألمان أنهم كسروا الاحتكار البريطاني للماس، أمرت السلطات الاستعمارية الألمانية على الفور بإغلاق الشاطئ بأكمله في منطقة سبيرجيبيت، أو ما عُرف بالمنطقة المحظورة، وأرسلت جميع الماسات التي تم العثور عليه هناك إلى نقابة ألمانية تسمى "نظام الماس". وعندما أصبح مدى هذا الاكتشاف واضحًا لمسؤولي جنوب أفريقيا في كيب تاون؛ وصف رئيس الوزراء الاكتشاف الألماني بأنه "كارثة شنيعة لنا جميعًا"، وكان من الممكن أن يكسر الألمان احتكار شركة دي بيرز بالماس الناميبي لولا اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، وعلى الفور استولت قوات الحلفاء في جنوب أفريقيا على شاطئ الماس وأوقفت إنتاجه[٥٩] .

ومع حالة الذعر الشديد لدي المستثمرين الألمان، رأى أوبنهايمر إمكانية القيام بانقلابه، لقد قام شخصيًا بتقييم الممتلكات الألمانية المختلفة في المنطقة المحرمة نيابة عن نقابة لندن، ومن خلال العمل مع شبكة من أبناء عمومته في ألمانيا، عرض على كل من كبار المستثمرين الألمان أسهمًا في الشركة الأنجلو أمريكية مقابل ممتلكاتهم في المنطقة الناميبية. (شاطئ الماس)، وقد كانت صفقة وجدوا صعوبة في رفضها، وبما أن معظم هؤلاء الألمان توقعوا تمامًا أن يستولي الحلفاء على أصولهم طوال مدة الحرب؛ فقد كان لديهم أمل ضئيل في الحصول على أي دخل منهم، زودتهم بورصة أوبنهايمر بأصول سائلة؛ حيث إن الذين فضلوا عدم قبول الأسهم الأنجلو أمريكية حصلوا على دفعة نقدية في نهاية الأمر، استحوذ أوبنهايمر على جميع العقارات الألمانية

تقريبًا، التي أعاد تنظيمها في شركة تسمى مناجم الماس الموحدة Consolidated Diamond Mines.[٦٠]

قبل أن يتمكن من إكمال انقلابه، احتاج أوبنهايمر إلى إذن من حكومة جنوب أفريقيا لنقل الأصول الألمانية التي تم الاستيلاء عليها إلى شركة في جنوب أفريقيا، وقد اعتمد هنا على علاقة العمل الوثيقة التي كانت تربطه ب جان سموتسJan Smuts ، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، وبحلول عام ١٩١٩م، كانت عملية النقل قد اكتملت، وكان لديه ورقة المساومة التي يحتاجها للتعامل مع شركة دي بيرز، لقد أدرك أوبنهايمر منذ البداية أن شركة دي بيرز لا تستطيع تحمل تكاليف شن حرب الماس ضد مناجم الماس الموحدة الخاصة به، و قد كانت شواطئ ناميبيا تحتوي على عدد كبير جدًا من الماس، بحيث لا يمكن للمنافسة أن تثبت أي شيء سوى الدمار، ولم يكن لدى أوبنهايمر أية نية للتنافس مع دي بيرز[٦١] .

والجدير بالذكر أن في السوق التنافسية البحتة، يسعى كل منتج إلى إيجاد مشترين لإنتاجه، مما يؤدي إلى منافسة شديدة في الأسعار، وانخفاض قيمة الماس، وتحطيم وهم الندرة، وبدلًا من السماح بحدوث هذا السيناريو، أنشأت شركة دي بيرز مخطط توزيع متقن ومقنن؛ حيث تم التعاقد مع جميع منتجي الكارتل لبيع معظم إنتاجهم بالكامل إلى كيان تسويقي واحد؛ منظمة البيع المركزية التي تسيطر عليها شركة دي بيرز، وقد نجحت شركة دي بيرز في إقناع المنتجين بأن إمدادات الماس يجب أن تخضع للتنظيم للحفاظ على أسعار وأرباح مرتفعة بشكل إيجابي. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن شركة دي بيرز ومنظمة البيع المركزية تحددان الأسعار التي يجب أن تكون عليها، وبالتالي التحكم في الأرباح التي يحققها المنتجون الأعضاء، نظرًا لقوانين مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة فيما يتعلق بترتيبات الكارتل التي تعمل على احتكار صناعة معينة، يُحظر على شركة دي بيرز، ومنظمة البيع المركزية العمل داخل الولايات المتحدة، ومع ذلك يمكنهم البيع للشركات المصنعة، وتجار الجملة الأمريكية من مقرهم الرئيس في لندن بالمملكة المتحدة، ويأتي إجمالي المعروض من الماس الخام الذي تسيطر عليه منظمة الماس التعاونية من المصادر التالية[٦٢]:

١- مناجم مملوكة لشركة دي بيرز/سنتيناري.
٢- الموردون الخارجيون الذين تعاقدت معهم منظمة الماس التعاونية (أعضاء الكارتل)

٣- عمليات الشراء في السوق المفتوحة من خلال مكاتب الشراء في أفريقيا، وأنتويرب، وتل أبيب وهي عمليات شراء الإنتاج الخام من البلدان التي لم توقع اتفاقية مع شركة دي بيرز.

وبدلاً من التواصل مع كل هذه المصادر سعي اوبنهايمر للوصل الي مكانة في ادارة شركة دي بيرز؛ حيث عرض الماسة الناميبيّة على شركة دي بيرز مقابل كتلة كبيرة من الأسهم، وتم منحه على الفور مكانًا في مجلس الإدارة. وفي كل فرصة كان يشتري المزيد من أسهم شركة دي بيرز، وكذلك فعل أبناء عمومته، وبحلول عام ١٩٢٧، أصبح أقوى قوة في احتكار الماس، عندما تم تعيين أحد أقرانه الإنجليز، اللورد بيسبورو رئيسًا، اعترض قائلاً: "لا أستطيع أن أتخيل أي شيء أسوأ بالنسبة لشركة دي بيرز...، ولا يمكن للمرء أن يتمتع بالنفوذ على الحكومة إلا إذا تم النظر إلى دي بيرز على أنها شركة من جنوب أفريقيا، وهذا الشعور سيتم تدميره بالكامل إذا جعل رجلًا في لندن رئيسًا "، وناشد اللورد روتشيلد، الذي كان لا يزال بنكه يمتلك كتلة كبيرة من الأسهم في دي بيرز، لدعم ترشيحه، وفي عام ١٩٢٩ أصبح أوبنهايمر رئيسًا لمجلس إدارة دي بيرز، ثم حصل على لقب فارس من قبل ملك إنجلترا لخدماته للإمبراطورية البريطانية[٦٣] .

وبقيادة أوبنهايمر وذريته، نشأت مجموعة مترابطة من الشركات التي سيطرت على قطاعات التعدين، والتجارة، والتسويق، والتصنيع للماس خلال معظم القرن العشرين، ولا تزال؛ ففي حين رأى رودس احتكار الماس وسيلة لتوسيع الإمبراطورية البريطانية، رأى أوبنهايمر أنه غاية في حد ذاته، لقد أراد إنشاء شركة دولية حقيقية لا تدين بالولاء لأية دولة واحدة. وأوضح أن إستراتيجيته، كما أوضح لأخيه لويس في رسالة، كانت تتمثل في جعل شركة دي بيرز "العامل المسيطر المطلق في عالم الماس". وكان يعني بكلمة "مطلق" السيطرة على كل حلقة في سلسلة الماس التي تمتد من المناجم إلى شبكة توزيع الماس. ورأى أن "الخطر على أمن صناعة الماس لا يكمن في اكتشاف حقل جديد وغني بالماس؛ بل في الاستغلال غير العقلاني له". وإذا تمكنت شركة دي بيرز من خنق البيع "غير العقلاني" للماس قبل وصوله إلى سوق التجزئة، فيمكنها احتواء أي فائض مؤقت في المعروض من الماس الذي تم تطويره من مناجم جديدة. ومن الضروري منع انخفاض أسعار التجزئة للماس بأي ثمن[٦٤]

كما تولى أوبينهايمر إدارة شركة دي بيرز في عام ١٩٢٩م ، وبالتالي حقق التكامل شبه الكامل لتجارة الماس في جنوب أفريقيا، وترأس أوبنهايمر آنذاك نظامًا ينقل الماس من التراب عمليًا

إلى أيدي العرائس، وفي قلب هذا النظام كانت منظمة البيع المركزية Central Sales Organization (CSO) ، وهي مجموعة مقرها لندن تعمل وسيطًا رئيسًا بين الأحجار المستخرجة في أي سنة معينة والمستهلكين الذين سيشترونها، أو يصقلونها، أو يرتدونها في نهاية المطاف عشر مرات في السنة، تجتمع مجموعة نخبة من التجار – تختارهم شركة دي بيرز – في المقر الرئيس لمنظمات المجتمع المدني(٦٥).

وفي إطار اتمام أوبنهايمر فرض سيطرته علي دي بيرز تحرك بسرعة لتعزيز موقفه؛ فقام بدمج مناجم الماس الموحدة Consolidated Diamond Mines في دي بيرز De Beers، وسعى جاهدًا من خلال اتصالاته المصرفية للحصول على دعم مالي إضافي للشركة، وعندما تم الانتهاء من جميع عمليات التبادل المعقدة للأسهم، ظهرت شركة أوبنهايمر الأنجلو أمريكية باعتبارها المُسهم المسيطر في دي بيرز، وقد أدت هجمة الكساد العالمي في عام ١٩٢٩م، إلى إجهاد قدرة النقابة في لندن على الاستمرار في استيعاب إنتاج الماس العالمي، وبما أن الجمهور توقف عمليًا عن شراء الماس، كان على النقابة أن تحتفظ تقريبًا بجميع الماس المستخرج في العالم، ومن ثم عملت عائلة أوبنهايمر بنشاط على المبيعات الترويجية، وأطلقت حملة تسويقية عالمية لمكافحة انخفاض الأسعار وزيادة الإمدادات، وقاموا بتصوير إعلانات مع نجوم السينما في هوليوود، ودفعوا لبعضهم مقابل ارتداء الماس في الأفلام السينمائية الجديدة، وبحلول عام ١٩٣١م أدرك أوبنهايمر على الفور خطورة الوضع؛ حيث لم تعد النقابة قادرة على الحفاظ على مخزونها سليمًا، وإذا طرحت ولو جزءًا صغيرًا من الماس في السوق؛ فإن السعر سينهار تمامًا، لقد أدرك أيضًا أن هذا يمكن أن يدمر ثقة الجمهور في الماس كمخزن للقيمة إلى الأبد؛ فلم يكن أمامه سوى خيار واحد: أن يتولى هو مسؤولية النقابة، أو منظمة البيع المركزية(٦٦) .

ونظرًا لأن أوبنهايمر وأقاربه امتلكوا أسهمًا في مجلس إدارة النقابة، لم تكن هناك مقاومة تذكر للاستحواذ، وفي الواقع أدى التبادل اللاحق للأسهم إلى تعزيز سيطرة أوبنهايمر على الاحتكار، بدلًا من تخفيفها، لقد عين شقيقه الأصغر أوتو في قيادة فرع التوزيع في لندن، الذي كان يسمى آنذاك شركة الماس. ثم أنشأ شركة تجارة الماس، التي تولت مسؤولية النقابة في تخصيص الماس للمصنعين وتجار الجملة(٦٧) .

ومع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين انخفضت المبيعات العالمية إلى لا شيء تقريبًا؛ حيث بلغت (١٠٠) ألف دولار فقط في عام ١٩٣٢ – وتحرك أوبنهايمر بعد ذلك للحد من المعروض

من الماس. وأغلق جميع المناجم الرئيسة في جنوب أفريقيا واحدًا تلو الآخر. انخفض الإنتاج من (٢،٢٤٢،٠٠٠) قيراط في عام ١٩٣٠ م إلى (١٤،٠٠٠) قيراط في عام ١٩٣٣م، كما أغلق مناجم الشاطئ في ناميبيا، وأشار تحليل سري للسوق، بتكليف من شركة دي بيرز، إلى أن "سوق الماس حساس للغاية للظروف المعاكسة ويتضاءل بسرعة عندما تكون هذه الظروف في صعود " وظلت الأسعار تنخفض حتى بعد تراجع العرض؛ فخلال الأعوام من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٢، حدث انخفاض واضح ومطرد في الأسعار بنسبة (٥٠ %) تقريبًا"[٦٨].

ورغم ذلك سعي اوبنهايمر للقضاء على أي تنافس مع دي بيرز، فبدأت دي بيرز خطة لتسويق جميع الماس من خلال قناة مبيعات واحدة؛ فقامت بتأسس نظام تسويق صناعة الماس واحد في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، والموقف المهيمن لشركة دي بيرز فيه، بشكل كامل، وذلك من خلال إنشاء ثلاث كيانات مؤسسية جديدة، هي: شركة تجارة الماس المحدودة، ورابطة منتجي الماس المحدودة، وشركة تجارة الماس المحدودة، وكلها تحت سيطرة شركة دي بيرز، وتحتفظ شركة الماس بعقود حصرية لشراء إنتاج الماس الرسوبي في غرب ووسط أفريقيا، وتعمل جمعية منتجي الماس كمشترٍ وحيد للماس في جنوب أفريقيا، وتبيع كل من شركة الماس وجمعية منتجي الماس الماسَ حصريًا لشركة تجارة الماس، التي تعد بالتالي وكالة التوزيع الوحيدة لـ ٩٧% من إنتاج الماس الأفريقي. [٦٩]

ومثل انتاج مناجم دي بيرز في جنوب أفريقيا نحو (١٠ – ١١) % من الإنتاج العالمي آنذاك، في حين تصل حصة جميع المناجم التسعة في الإنتاج العالمي نحو ٢٥ %، ومن خلال ترتيبات التسويق، ونظرًا لموقعها شبه الاحتكاري في مجال التسويق والتوزيع؛ فهي قادرة على تعديل التفاعل بين قوى السوق من خلال تقييد العرض عندما يكون الطلب ضعيفًا، وعندما ينتعش الطلب؛ فإنه يدفع أسعار المواد الخام إلى الارتفاع باسم "مصلحة المنتجين" دون الإشارة إلى الزيادة في أرباحه؛ حيث يتم صقل الماس الخام من قبل الهند، واليهود بأراضي فلسطين المحتلة، وبلجيكا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى، وفي حين تظل شركة دي بيرز هي القوة المهيمنة على جانب المعروض من الماس الخام؛ فإن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على جانب الطلب على الماس المصقول، حيث تستوعب حوالي نصف الإنتاج العالمي من الأحجار المعالجة، وعلى هذا فإذا فرضت الولايات المتحدة أية قيود صارمة على تجارة الماس التي تمر عبر شركة دي بيرز؛ فإن إمبراطورية الماس التابعة لهذه الأخيرة قد تتعرض لمتاعب، و العكس [٧٠]

تمكن أوبنهايمر من إغلاق مناجمه الخاصة، لكنه لم يتمكن من منع مناجم الماس المكتشفة حديثًا آنذاك في الكونغو البلجيكية وأنغولا البرتغالية من الاستمرار في إنتاج الماس، وعلى الرغم من عدم وجود سوق لهذا الماس؛ فأنه كان على شركة دي بيرز الاستمرار في شرائه من خلال شركة الماس في لندن لمنع طرحه في السوق، ومن ثم كان تأسيس شركة تجارة الماس (في لندن في عام ١٩٣٤ كموزع وحيد للماس الخام لشركة دي بيرز ولتمويل هذا الماس، أصدرت شركة دي بيرز سندات في عام ١٩٣٧م، وهو الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع مخزون دي بيرز من الماس إلى حوالي أربعين مليون قيراط، وهو ما كان، حتى في أوقات ما قبل الكساد الكبير، يكفي لعشرين عامًا تقريبًا، وأصبحت إمبراطورية أوبنهايمر التي استثمرت ملايين الدولارات من الأموال المقترضة في هذا الماس الذي لا يمكن بيعه، على وشك الإفلاس، ووفقًا لأحد تقارير حكومة الولايات المتحدة؛ فإن أوبنهايمر كان يفكر في إلقاء عدة أطنان من هذا الماس في بحر الشمال لمنعها من الوصول إلى السوق في حالة اضطرار شركته إلى التصفية من قبل دائنيه[٧١] .

وقد انقذ أوبنهايمر من الاضطرار إلى تنفيذ هذا الحل الجذري لمشكلة زيادة العرض من خلال اختراع عجلة طحن الماس، مما سمح بحدوث قفزة نوعية في الإنتاج الضخم للسيارات والطائرات والآلات، لقد تم دائمًا استخدام القوالب الفولاذية والأدوات الآلية لقطع الأجزاء الدقيقة للصناعة، ونظرًا لأنه كان لا بد من شحذ أو تغيير الشفرات الفولاذية باستمرار، فقد تحرك إنتاج الأجزاء القياسية بوتيرة بطيئة. في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، طورت شركة كروب في ألمانيا سبيكة كربيد التنجستن [٧٢] التي كانت أكثر مقاومة للتآكل من الفولاذ قبل أن تتمكن الصناعة من اعتماد قوالب وشفرات كربيد التنجستن، كان لا بد من إيجاد بعض الوسائل لتشكيلها، وأثبت الماس أنه المادة الوحيدة التي تتمتع بالصلابة الكافية، وبالتالي أصبحت عجلة طحن الماس أداة لا غنى عنها للإنتاج الضخم[٧٣] .

وبدلًا من التخلص من حبيبات الماس الصغيرة ضعيفة التبلور، التي يُطلق عليها اسم بورت[٧٤] بالقائها في البحر، بدأت شركة دي بيرز في سحقها وتحويلها إلى مسحوق وتزويدها لصناعة السيارات، والطائرات، والأدوات الآلية، ومع إعادة تسليح أوروبا للحرب، فإن ملايين الأطنان من هذا المسحوق يمكن أن تكون مربحة كل عام؛ حينئذ رأى أوبنهايمر على الفور إمكانات "الماس الصناعي" ، ويعد بورت منتجًا ثانويًا لجميع عمليات استخراج الماس باستثناء الكونغو البلجيكية، حيث يشكل الماس الصناعي أكثر من ٩٠ % من الإنتاج، وبالتالي فإن احتياطيات

الماس الصناعي مدرجة في إجمالي احتياطيات الماس، حيث لا تتوفر أرقام دقيقة عن الماس الصناعي، الذي يأتي معظمه من رواسب الحصى الكبيرة في الكونغو البلجيكية، وساحل الذهب، وسيراليون، وأنغولا، ولكن يعتقد أن الاحتياطيات من هذا النوع في رواسب الماس المعروفة ستكون كافية لمدة ٤٠ عامًا تقريبًا بمعدل الاستهلاك عام ١٩٥٠. [٧٥] .

كذلك أدرك أوبنهايمر أن السيطرة على هذا العرض الحيوي من الماس الصناعي كان ضروريًا لحماية قوة الكارتل اليهودي؛ فقد كان قلقًا بشكل خاص بشأن مناجم فورمينيير في الكونغو البلجيكية، حيث يمكن استخراج الماس الأسود ضعيف التبلور بالطن بدلاً من القيراط. كتب لابنه هاري: "لا يمكن أن يكون هناك سوى سياسة واحدة لشركة دي بيرز... تأكد من إنتاج الكونغو حتى لو كان لا بد من شراء الماس فورمينيير بالإضافة إلى للبورت "[٧٦] .

ومن خلال السيطرة على إنتاج الكونغو، حافظت شركة دي بيرز على مكانتها الرائدة في مجال الماس، وللتأكد من أن هذه المناجم الحيوية في الكونغو لن تخرج عن سيطرتها؛ تفاوض السير إرنست على ما يرقى إلى معاهدة خاصة مع الحكومة البلجيكية في مقابل ضمان أن تبيع مناجم فورمينيير جميع مناجمها إلى شركة تابعة لشركة دي بيرز في لندن تسمى شركة الماس الصناعي، وافق أوبنهايمر على تزويد صناعة القطع البلجيكية بحصة الأسد من الماس من جميع مناجم دي بيرز، وتحتكر لندن بشكل كامل توزيع مسحوق الماس، وظلت أنتويرب التي كان يعمل بها نحو ٢٠ ألف قاطع، المركز البارز لقطع الماس، من خلال العمل في البنوك البلجيكية، حيث قام أوبنهايمر بتأمين نفوذه في الكونغو عن طريق شراء كتلة كبيرة من الأسهم في شركة قابضة بلجيكية تدعى سيبيكا، التي كانت تمتلك حصصًا مسيطرة في المناجم في الكونغو، وأصبح بيير كروكارت– وهو ممول بلجيكي كانت مصالح عائلته المصرفية متحالفة بشكل وثيق مع مصالح أوبنهايمر– عضوًا في مجلس إدارة شركة دي بيرز ونائبًا لأوبنهايمر، وتولى مسؤولية تنظيم إنتاج الماس من الكونغو وفقًا للحصة التي حددتها شركة دي بيرز، مع الانتهاء من هذا الترتيب مع البلجيكيين، أصبحت دي بيرز كارتلًا دوليًا يمسك اليهود بخيوطه، وقد اتضح ذلك الوضع كثيرًا من خلال أزمة توفير الماس خلال الحرب العالمية الثانية[٧٧].

خامسًا- اليهود وافتعال أزمة الماس خلال الحرب العالية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)م

بعد التطور المذهل في استخدامات الماس وصناعته أصبحت أهميته الإستراتيجية واضحة لكلٍّ من قوى الحلفاء، وقوى المحور مع اقتراب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩م؛ فقد كان الماس فقط هو الصلب بشكل كافٍ لختم أجزاء الضبط التي كانت ضرورية لإنتاج ضخم من محركات الطائرات، والتوربيدات، والدبابات، وسلاح المدفعية، وأسلحة حربية أخرى، والماس فقط هو ما أمكن استخدامه لصنع السلك الأصلح للرادار، وإلكترونيات حربية أخرى، كما أن وحده الماس يوفّر المحامل المُرصعة بالجواهر الضرورية للمُثبّتات، والجيروسكوبات، ونظم التوجيه، والغواصات، والطائرات؛ ووحده الماس يستطيع توفير المادة الكاشطة الضرورية لتحويل الصناعات المدنية إلى آلة حرب سريعًا، ودون إمداد مستمر من الماس تتباطئ وتيرة آلة الحرب حتى تتوقف تمامًا(٧٨).

علاوة علي ذلك كان الطلب العالي على الماس حتي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ينحصر تقريبًا في قيمته كأحجار كريمة، ولكن أبان الحرب حدث تطور في الاستخدامات الصناعية واسع النطاق للماس في التصنيع الدقيق عالي السرعة؛ حيث أصبح يباع حوالي ستة أمثال قيراطات الماس سنويًا للأغراض الصناعية مقارنة بما كان يباع للأحجار الكريمة؛ فلم يكن الماس أثناء الحرب العالمية الثانية مجرد وسيلة في الحرب الاقتصادية التي شنتها دول الحلفاء ضد ألمانيا، أو ضد دول المحور فقط؛ بل كان للماس موقع استراتيجي للتنافس الوطني في أوروبا على العائد الضخم الذي قد يأتي من تجارة الماس بالسوق الأميريكية تحديدًا، وبقدر ما كان استخراج الماس وقطعه، وتداوله، وبيعه مشروعًا رأسماليًا، بدأه ودفعه رجال أعمال، وشركات، ورؤوس أموال خاصة؛ فإنه لم يكن أقل تنظيمًا من جانب الدول، والحركات، والصراعات الوطنية، والعلاقات الدولية المتوترة (٧٩).

واستدعت هذه الأهمية الإستراتيجية للماس ضرورة توفيره من مناطق إنتاجه؛ فقد اعتمدت الحركة في مجال الماس على ثلاث قوائم حتي وقت الحرب العالمية الثانية(٨٠) :-

-الإنتاج: ويرتكز في أفريقيا، وبما أن (٩٦%) من إمدادات الماس في العالم يتم استخراجها من أفريقيا؛ فإن إنتاج الماس الأفريقي مرادف عمليًا لصناعة الماس، ويقع أغلب هذه المناجم في يد اليهود من خلال شركة دي بيرز المحدودة .

–التوزيع: يرتكز في لندن، ويتحكم في تسعيره كبار التجار اليهود من خلال منظمة البيع المركزية التي تأخذ تعليمات السعر والكمية من أرنست أوبنهايمر رئيس شركة دي بيرز آنذاك .

– قطع الماس: يقع بشكل رئيس تقريبا في أنتيويرب ببلجيكا، وبدايات القطع في الأراضي المحتلة بفلسطين، ويعد اليهود أمهر قواطع الماس في العالم كله، وذلك منذ بداية اشتغالهم بهذه الحرفة منذ العصور الوسطي .

كسر الغزو الألماني لبلجيكا أحد هذه القوائم في أنتيويرب ضمن حوادث الحرب العالمية الثانية، حيث تم الاستيلاء على البنية التحتية السابقة أو تدميرها جزئيًا، وفر الكثير من العمال أو تم ترحيلهم أو قتلهم، وتطورت مراكز الماس الواعدة خلال سنوات الاحتلال الألماني؛ فقد كانت مصانع القطع البلجيكية تحظى بنصيب الأسد في ألماس دي بيرز خلال الفترة السابقة للحرب، واستطاع اوبنهايمر الاعتماد عليها (المصانع) وليس على إعادة بيع الماس للسماسرة، أو أي "أيادي ضعيفة أخرى" ، لكن مع سقوط أنتيويرب، وأمستردام؛ تُركت صناعة قطع الماس لسيطرة دي بيرز الكاملة، وبدأ اوبنهايمر يتصدر المشهد، وأصبح هو صاحب القرار[٨١]

وقد كانت صناعة الماس في هولندا وبلجيكا من العناصر الضرورية لاقتصاد الوطني بهما، وقد شهدت محاولات من جانب الدول لتنظيم إنتاجها وتجارتها، وفي كثير من الأحيان كانت سببًا في المنافسة بين الدول على القدرات التصديرية لمراكز إنتاج الماس، ولقد اعتادت هولندا وبلجيكا على وضع صناعة الماس، وأعمالها التجارية باعتبارها أصلًا مركزيًا لقوميتهما الاقتصادية، بالتوازي مع ذلك عمدت ألمانيا النازية إلى تكييف إنتاج الماس مع إعادة تسليحها في ثلاثينات القرن العشرين[٨٢].

والجدير بالذكر أن الوضع في أنتويرب اختلف عنه في أمستردام عند الحرب العالمية الثانية في عدة جوانب؛ حيث لم يكن هناك المزيد من عمال الماس في بلجيكا فحسب؛ بل كانوا متفرقين؛ بسبب البطالة العامة في أنتويرب في أواخر العشرينات، حيث أصبح قطع الماس صناعة منزلية جزئيًا، وكان مئات العمال يقومون بتقطيع وصقل الحجارة في منازلهم؛ حيث لم يكن هناك سوى الحد الأدنى من المعدات الضرورية، وكانت معظم الصناعات المنزلية موجودة في المنطقة الفلمنكية المحيطة بمدينة أنتويرب، وفقًا للأرقام الألمانية لعام ١٩٣٩، كان اليهود يستحوذون على (٨١%) من تجارة الماس في بلجيكا، مقابل (١٨%) في عام ١٩٠٠م[٨٣] ، وفيما يبدو أن الرقم

الألماني مبالغ فيه، ولكن ليس هناك شك في الهيمنة اليهودية علي تجارة الماس الدولية وصقله سواء في انتوترب أم في امستردام؛ حيث ظل النشاط محصورًا تقليديًا في أيدي الطائفة اليهودية المتشددة الكبيرة، ثم توقف إبان الحرب العالمية الثانية، وهلك يهود أنتويرب، ولم يبق حوالي (٢٧) ألف شخص كانوا يعملون في هذا القطاع قبل الحرب، و (٤٠٠) مصنع، و٤٠٠٠ تاجر، و٤٠٠ سمسار في المنطقة سوى ٣٥٠٠ عند نهايتها، ويقال في بعض الكتابات انه بسبب بعض التداخلات، كان حوالي (١٥٠٠٠) شخص يعتمدون على قطاع الماس كله، ولكن الصناعة عاودت الانطلاق بسرعة اعتبارًا من عام ١٩٤٥م[٨٤] .

فقد سمحت الطبيعة اللامركزية للصناعة المنزلية لكثير من القواطع بالهروب من الكشف، وقد نجا عدد كبير من هؤلاء الأشخاص من الترحيل، وعلى الرغم من احتلال الألمان للبلاد؛ فإن الملك البلجيكي بقي في بروكسل واستمرت الحكومة المدنية، ومن ثم شعر أولئك الذين بقوا في بلجيكا بأمان زائف، حيث كان التاج قادرًا على حماية اليهود المولودين في بلجيكا مؤقتًا، وانتظر اليهود البولنديون والألمانيون المولودون على أمل أن يتم توفير هذه الحماية لهم بطريقة أو بأخرى، غير أنه كان انتظارًا طويلًا؛ حيث تم ترحيل عدد اليهود البلجيكيين[٨٥].

أما بالنسبة لليهود الهولندين فقد كان للمجلس اليهودي–الذي أنشأه الألمان في عام ١٩٤١م كونه وسيطًا بين النظام والسكان اليهود– فعالاً في نظام الاختيار والدفع؛ حيث نظم طرق تم من خلالها الإعفاء من الترحيل ومنها الدفع، وكذلك إصدار الحكومة الألمانية ماعُرف بـ "إعفاء الماس" و قد كان هذا الإعفاء له سبب واضح؛ وهو حاجة الألمان إلى عمال الماس؛ لأنهم أرادوا إنشاء صناعة الماس الخاصة بهم، وكان من المقرر أن تخدم أغراضًا مختلفة: تشغيل الجنود الجرحى والمعاقين، وإنتاج الماس الصناعي لصناعات الحرب، والطائرات الألمانية، والماس المقطوع بشكل جميل الذي من شأنه أن ينتج عملات كانت ألمانيا في أمس الحاجة إليها، ولكن لتحقيق هذه الخطط، كان الألمان يفتقرون إلى الخبرة والموارد (الماس الخام)، والاتصالات الدولية اللازمة، ولهذا السبب كانوا في حاجة إلى العمال بمهاراتهم، والنخب – التجار وأصحاب المصانع[٨٦]

ولكن الغالبية العظمى من عمال الماس لم يتمكنوا من الحصول على مثل هذا الإعفاء أو الاحتفاظ به عندما بدأت عمليات الترحيل في صيف عام ١٩٤٢م، وقُتل عدد منهم في عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ م، وكانت المجموعة المُعْفاة في البداية تضم نحو ٨٠٠ شخص، ثم تم ترحيل

عدد منهم كما حدث مع البلجكيين، غير أن البلجيكيين استعادوا عافيتهم بسرعة أكبر من الهولنديين، فقد تم تحريرهم في خريف عام ١٩٤٤م، قبل ثمانية أشهر من جيرانهم الشماليين، وقد استخدم الحلفاء أنتويرب قاعدة إمداد في شن آخر هجماتهم على ألمانيا، وتم تحفيز الاقتصاد من خلال حركة المعدات والأفراد إلى بلجيكا، وعلى النقيض من ذلك، لم يتم تحرير هولندا حتى مايو ١٩٤٥، بعد محاولة فاشلة في سبتمبر ١٩٤٥م، وفي الفترة الفاصلة، أصبحت البلاد ساحة معركة، وقام العدو بنهب وتدمير وإغراق مساحات واسعة، ولم يكن الوضع الاقتصادي في بلجيكا أكثر ملاءمة منه في هولندا(٨٧) .

علي أية حال أحدثت الحرب وغزو القوات الألمانية لبلجيكا في مايو ١٩٤٠م بعض الارتباك في عالم الماس المحلي والدولي، وبينما كانت هناك في البداية بعض الشكوك حول ما إذا كان ينبغي البقاء في بلجيكا أو الانتقال إلى الخارج؛ فقد تقرر في النهاية نقل الصناعة إلى كونياك بفرنسا ، وانتقل بالفعل حوالي ٥٠٠٠ شخص، معظمهم من اليهود، إلى هناك ومع ذلك، ولأسباب مختلفة، ثبت أن استقرار اللاجئين في فرنسا أمر صعب، ونتيجة لذلك، اندلعت موجة هروب جديدة أسفرت عن نوعين من اللاجئين، انتقلت المجموعة الأولى إلى الخارج بشكل رئيس إلى الولايات المتحدة، وفلسطين، والمملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وكوبا، وبدأت أعمالًا تجارية جديدة هناك، وقد استفاد هؤلاء اللاجئون غالبًا من الدعم من أقارب وأصدقاء الشتات اليهودي، وقررت مجموعة ثانية العودة إلى أنتويرب، وخاصة بعد أن أقنعهم المحتلون الألمان بذلك، ومع ذلك يجب أن نذكر أن ليس كل أهل الماس قد فروا؛ فقد بقي معظم صانعي وعمال الماس من أصل بلجيكي في بلجيكا على أمل أن يسمح الألمان بأنشطتهم بالاستمرار، وسرعان ما تم وضع جميع أهل الماس، سواء بقوا في أنتويرب أو عادوا من فرنسا، تحت السيطرة العسكرية الألمانية، وبعد ذلك بفترة وجيزة، أدت التدابير التي اتخذها الألمان ليس فقط إلى إعادة تنظيم القطاع؛ بل أدت أيضًا إلى التوقف الكامل للأنشطة التجارية في عام ١٩٤٢م، ومنها: تم استبعاد الوسطاء مثل السماسرة؛ لأن أعمالهم كانت تعدُّ يهودية بشكل واضح، وتسهم في ارتفاع الأسعار، وتم السماح فقط للأشخاص الذين كانوا نشطين في تجارة الماس لمدة عشر سنوات على الأقل بالعودة إلى البلاد(٨٨).

بالتوازي مع تلك الأوضاع، وتأثير الحرب علي تجارة الماس و صناعته، وكذلك الأهمية الإستراتيجية للماس خلال العمليات العسكرية للحرب؛ ظلّت كل مناجم الماس تقريبًا مغلقة، وتحكّمت دي بيرز في الإمداد العالمي للماس خلال الحرب العالمية الثانية، غير أنه تم التوصل

إلى الماس الصناعي الذي حُفِظَ ليُصبح هدفًا أساسيًا للولايات المتحدة وألمانيا التي يحكمها هتلر، ومن ثم، بدأت إدارة الرئيس فرانكلين د.روزفلت Franklin D. Roosevelt في عقد اجتماعات طارئة؛ حيث إكتساح جيوش هتلر أوروبا بما فيها بلجيكا وهولندا عام ١٩٤٠م، ووصل الأمر إلى التهديد بغزو بريطانيا، وهو الأمر الذي أدي إلى ضرورة تفكير الولايات المتحدة الأمريكية في احتمالية أن إنجلترا– كما هو حال فرنسا– قد تُحتَل أو تستسلم، ووسط تلك الأحداث؛ سقط مخزون الماس العالمي في يدي هتلر كما سلف ذكره(٨٩)

حينئذ بدأت المفاوضات للحصول علي الماس من البرازيل، وقامت تلك المفاوضات علي أن تتم عمليات الشراء من المنتجين البرازيليين، وتجميع وفحص المواد المختلفة في نقاط التركيز، التي من المفترض أن تكون موانئ برازيلية، وكذلك يجب أن يقوم بإتمام هذه العمليات بنك البرازيل، أو وكالة أخرى أنشأتها الحكومة البرازيلية، وفي الواقع تم إخطار وكالة القروض الفيدرالية بتعيين السيد فيلهو لتنظيم هذا القسم من بنك البرازيل، ومع ذلك فإن وكالة القروض الفيدرالية على استعداد لتولي حصة كبيرة من هذا العمل، واقترحت الوكالة آنذاك إرسال السيد ليونارد جيه باك إلى ريو دي جانيرو، وكانت واجباته شراء المواد المدرجة في رقم ٣٢٥ بالأسعار المذكورة فيه"، علي أن يشتري فقط من تجار الجملة الكبار أو المصدرين الذين كان من المقرر أنهم سيقومون بالتسليم في نقاط التركيز، ويفترض أن تكون الموانئ البرازيلية، وعندما تكون المواد جاهزة للتسليم، فسوف يتم استلامها وفحصها، وقد تم بالفعل اتخاذ الترتيبات مع بنك ناشيونال سيتي لسداد الفواتير والوثائق، كما تم تعيين الخبراء الذين قد يكونون ضروريين للمساعدة في كل هذا العمل، وهذا يشمل خبراء الماس الصناعي وغيرهم من المتخصصين الذين قد تكون هناك حاجة إليهم(٩٠).

وقبل أن تشرع الحكومة الأمريكية في سن لوائح تمييزية ضد المنتجين الذين يسوقون من خلال قنوات الكارتل، كان يتعين عليها أن تتوقع من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات قطع الإمدادات، ومن شأن مثل هذا الإجراء الاستباقي أن يتضمن ضرورة تكديس مخزون لتلبية الطلبات الفورية للمستهلكين الأميريكيين؛ لأن الإمدادات المحلية الكائنة لم تكن تكفي لأكثر من عام، وخلال الحرب العالمية الأولي كانت الحكومة قد أنشأت وكالات لتخزين المواد الأساسية، ولكن كارتل دي بيرز كان يعوق باستمرار الجهود الأميريكية الرامية إلى خلق أي مخزونات كبيرة من الماس، كما أن قدرة شركة دي بيرز على تحمل الضغوط الاقتصادية الشديدة التي فرضتها أزمة الماس في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٥ تبدو وكأنها تستبعد الأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق في غضون

عام أو عامين قبل استنفاد المخزونات الأميريكية القائمة، وهو الأمر الذي جعل خسارة دي بيرز لمخزونه من استمرارية الحرب أمرًا صعبًا إن لم يكن مُستحيلًا، وقد قدّر المخططون الإقتصاديون أن الولايات المتحدة احتاجت إلى ٦,٥ مليون قيراط على الأقل من الماس الصناعي لتحويل مصانعها إلى الإنتاج الحربي(٩١)

وحين علم الرئيس روزفلت بالعجز الخطير في الماس، أمر مجلس الإنتاج الحربي– المسؤول عن تعبئة الاقتصاد الأمريكي لأجل الحرب– بشراء ٦,٥ مليون قيراط من دي بيرز، لكن كان لدى دي بيرز أهداف أخرى؛ حيث اعتمد إرنست اوبنهايمر ونظامه على تحكّمه الكامل في المخزون المتاح، وكان دي بيرز تنوي نقل جزءًا كبيرًا من المخزون من لندن إلى نيويورك –حيث يكون الماس بعيدًا عن سيطرته– وهو الأمر الذي رفضه إرنست معارضًا لمنطق دي بيرز(٩٢).

وعلى الرغم من أن الأمريكيين استمروا في مفاوضات لأجل الماس؛ فإنهم وجدوا أن السيد إرنست اوبنهايمر معارضًا لأي نقل للألماس إلى الولايات المتحدة، فقد كانت وجهة نظر أرنست حول فكرة حصول الولايات المتحدة على مخزونها الخاص وتوقّفت الحرب فجأة، كان من الممكن أن تطرح الماس، وتقيّض النظام العالمي لتجارة الماس بأسره الذي شُيّد بشق الأنفس، علاوة على ذلك؛ كان إرنسيت اوبنهايمر يري أن الولايات المتحدة تملك ألماس الكافِي لتلبية الإحتياجات الكائنة، وأنه من الممكن أن تستمر دي بيرز تسليم الماس للمُصنّعين الأمريكيين على أساس شهري، وفي خطاب ما، وصف أوبينهايمر الاحتياج الأمريكي إلى مخزون بأنه أمر "هزلي" (٩٣)

لقد فزِع الأمريكيون لعناد أوبينهايمر الذي أدي إلى وجود أزمة حقيقية في توفير الماس بالنسبة للحلفاء، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مذكرة من وزارة العدل الأمريكي، عبّر مجلس الإنتاج الحربي عن شكّه في حقيقة أن "رؤساء النقابة يخاطرون عن عمد بالإنتاج الحربي للحلفاء" ؛ ومن ثَم أمر الرئيس روزفلت–بعد انزعاجه من تلك التطورات– وزارة الخارجية بالتدخل مباشرة في مجلس وينستون تشيرشيل الحربي في لندن، ومن ثم تم توزيع ومراقبة الماس الصناعي المستورد في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠، وحتى ديسمبر ١٩٤١ من خلال وزارة التموين البريطانية، التي أبلغت القنصلية البريطانية في نيويورك بكمية ونوع الماس المتاح للشحن كل شهر، ومن خلال التعاون بين القنصلية ومجلس الإنتاج الحربي، تم إرسال قائمة التوزيع إلى لندن للسماح بشحن كميات محددة إلى الشركات المعينة في الولايات المتحدة،وذلك بأمر الاستيراد

العام (M 63) بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٤١ وضع كل شيء من الماس الصناعي المستورد تحت سيطرة الحكومة البريطانية [٩٤] .

وجدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة البريطانية مترددة في الضغط على أرنست للمشاركة بألماسه؛ حيث أفاد تحقيق أقامته مخابرات الولايات المتحدة أن تقسيم الحكومة البريطانية كان السبب في التصرف بناءً على طلب قُدِم من قِبَل الموظفين التنفيذيين لـ"نقابة" دي بيرز، وفي مُذكّرة سرية ، قال مجلس الإنتاج الحربي أن "قسم الماس الحكومي والنقابة يبدوان متشابهان" بعد أن قامت إدارة روزفلت بجهود مستمرة لإقناع الحكومة البريطانية بأن الماس له أهمية كبيرة بالنسبة لجهود الولايات المتحدة الحربية، حيث أمرت الإدارة وزارة الخارجية باللعب بالورقة الرابحة، وهددت بأن الولايات المتحدة ستقطع إمداد الطائرات التي يحتاجها البريطانيون للدفاع عن أنفسهم ضد غارات القوات الجوية الألمانية حتي تستجيب الحكومة البريطانية، وتقوم بالضغط علي اوبنهايمر، أو اقناع دي بيرز بتوريد الماس للولايات المتحدة [٩٥]

وفقًا لتقرير سري في أرشيف وزارة العدل الأمريكية مؤرخ في ١٦ أبريل ١٩٤٢م، قيل بشكل غير رسمي "أننا لن نقدّم الطائرات لبريطانيا إن لم تبع لنا الماس التي نصنعها بها" ، وقد كان لهذا التهديد الدرامي الأثر المطلوب، فقد ضغطت الحكومة البريطانية على دي بيرز ليتبع أوامر روزفلت، وقد انصاع أوبينهايمر ووافق على إمداد الولايات المتحدة فورًا بمليون قيراط، أي حوالي (١٤%) من الطلب الأمريكي– وعربون لمخزون إضافي في كندا خلال فترة الحرب، وكان الغرض من مخزون كندا– الذي ظل تحت سيطرة دي بيرز–هو تخفيف الاهتمام الأمريكي بالاستحواذ الممكن على مخزون لندن[٩٦] .

لم تكن إدارة روزفلت راضية تمامًا بهذه الحلول الوسط، واستمرت بالضغط على الحكومة البريطانية مُطالبة بإمداد دي بيرز بال(٥,٥) مليون قيراط الإضافيين، وبمرور الوقت مرت الكارثة، وكانت شركة دي بيرز المحدودة قادرة على المماطلة بنجاح؛ ففي البداية ادعى الاتحاد أنه لا يملك الماس الكافي في مخازنه لتقديم هذه الكمية حينها ، وبعد أن كشفت المخابرات حقيقة هذا الادعاء، أفاد دي بيرز أن مخازنه قد ضُرِبت، وأغلقت في غارة شُنّت على لندن ، وبعد مرور عام كامل أكّد دي بيرز أنه يحتاج إلى وقت إضافي لعمل جرد للألماس المتاح لديه، حينئذ خشيَ مسؤولون أمريكيون من ألا يكون لدي دي بيرز نية للسماح بإنشاء مخزون على أي قدر من الأهمية حتى في كندا[٩٧] .

علاوة على ذلك اشتكى مُصنعو أدوات الماس في الولايات المتحدة لمكتب مراقبة الأسعار بأن دي بيرز رفع أسعاره بشكل مؤثر بقدر ٦٠% خلال تخفيض جودة الماس الذي سلمّه على الرغم من أن السعر الرسمي للقيراط ظل كما هو، ولذلك اضطر المُصنعون إلى شراء المزيد من الماس منخفض الجودة لصنع الأدوات، وتكريسها للصناعة منذ أنه كان من الصعب جدًا على مسؤولي التحكّم بالأسعار قياس الجودة النسبية للألماس الصناعي، كان دي بيرز قادرًا على الإصرار على زعمه بأنه لم يرفع الأسعار، على أية حال ، لخّصت وزارة العدل الأمر بأن احتكار دي بيرز–عن طريق التلاعب بإمدادات المخزون–سيعيق الجهود الحربية[٩٨]

ومن ثَم سعت الحكومة الأمريكية للمرة الثانية ليس فقط إلى شراء الماس بأي شكل، ومن أي مكان، وبأي جودة، وانما منع وصوله إلى دول المحور وبالتحديد الألمان؛ حيث تشير وثائق الخارجية الأمريكية إلى أن المنتج الاستراتيجي الفنزويلي الوحيد الذي يتم تحويله إلى دول المحور هو الماس، وأن الطريقة الفعّالة الوحيدة للسيطرة على حركة هذا المنتج هي شراؤه من المنتجين قبل أن يصل إلى أيدي غير مرغوب فيها، ومن غير الحكمة أن تطلب الإدارة الأمريكية من السلطات الفنزويلية وضع تدابير مراقبة إضافية على البضائع والأشخاص الخارجين عندما تكون النتائج المتوقعة ضئيلة، إذا تم دفع برنامج شراء الماس الذي تم البدء بشكل فعال آنذاك[٩٩] .

كما حث السلطات الفنزويلية على تشديد الرقابة الحالية على الركاب وأفراد السفن على جميع السفن التي تغادر البلاد؛ ولكن لا يوجد بديل مناسب لبرنامج شراء فعال للسيطرة على حركة الماس، ومن ثم فكان من المأمول أن يتم المضي قدمًا بكل قوة في تنفيذ البرنامج الذي تأخر كثيرًا لشراء الماس (من خلال القنوات التجارية، وقد كانت حريصة أن تنتهي إجراءات الشراء بسرعة حتي لا تسمح ل دي بيرز بتعطيل صفقة الشراء[١٠٠].

وتشير وثائق الخارجية الأمريكية في أكثر من موضع إلى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية شراء الماس من فينزويلا؛ ففي مذكرة متبادلة بين السيد جروفز Mr. Groves مستشار السفارة الأمريكية للشؤن الاقتصادية والوزير الفنزويلي فومينتو وفي جوهر الأمر، نصت إجابة الوزير على أن جميع التدابير المناسبة التي قد تتخذها الحكومة بموجب اتفاقية شراء الماس الحاسمة المحتملة مع الولايات المتحدة مجسدة بالفعل في القانون الفنزويلي، وبالتالي فإن إبرام اتفاقية رسمية يبدو غير ضروري لتحقيق الغرض المنشود. [١٠١]

واقترح الوزير أن "النتائج الأكثر سرعة وفعالية يمكن تحقيقها إذا قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق وكلاء أكفاء، بشراء الماس في موقع الإنتاج نفسه"، أي أنها تشتريه على أساس تجاري مباشرة من المنتجين، قبل أن تتاح له الفرصة للوصول إلى أيدي أخرى، ولهذا الغرض لن تكون هناك حاجة إلى إجراءات شكلية بين الحكومتين؛ ويُعتقد أن الشرط الوحيد هو أن أي وكلاء شراء قد يتم إرسالهم إلى فنزويلا، للقيام بنشاط بشراء الماس، يجب أن يمتثلوا لشروط قانون التعدين فيما يتعلق بالتسجيل، وما إلى ذلك؛ وقد تم إرسال مقتطفات ذات صلة (بالإسبانية)؟؟؟ من قانون التعدين لعام ١٩٣٦ مع التعديل الذي أُجري في ١٢ فبراير ١٩٣٨ ليشمل الماس، باعتبارها المرفق رقم ٤ للحكومة الأمريكية[١٠٢]

كما أصر الوزير الفنزويلي في رسالته على التأكيد الذي قدمه سابقًا للسفارة الأمريكية بأن منح تصاريح التصدير المطلوبة لشحن جميع الماس الصناعي إلى الخارج كان، وسيظل، محصورًا في الولايات المتحدة، وكما ألمح في رسالته، حيث ذكر بشكل أكثر صراحة في محادثاته مع السيد جروفز أن السلطات الفنزويلية تشعر أنه لا يوجد الكثير مما يمكنها فعله لجعل السيطرة على تجارة الماس أكثر فعالية، إلى جانب التدابير المعمول بها بالفعل دون تعديل القانون الأساسي الحالي هو قانون مناسب، الذي ينص على أن "التجارة في الذهب (والماس بموجب التعديل الصادر في ١٢ فبراير، "إن قانون الماس (١٩٣٨) هو قانون حر. "ولكن حتى مع التعديل المناسب للقانون، فإن وزير فومينتو يشك في قدرة الحكومة على فرض ضوابط فعّالة على تجارة الماس دون توسيع أنشطة الشرطة وغيرها من الأساليب التي لا تتناسب إلى حد كبير مع أهمية التجارة[١٠٣].

ونظرًا لخصائص الماس المنتج في فنزويلا؛ حيث إن المنطقة معزولة للغاية حيث لا توجد ضوابط حكومية تقريبًا؛ فإن السفارة تشاطر وزير فومينتو وجهات نظره بأن الطريقة الأكثر عملية للسيطرة على التجارة المحلية في الماس هي ببساطة شراء الناتج من مصدر الإنتاج، وتشير الخبرة في هذا البلد بوضوح إلى أن السيطرة تكاد تكون مستحيلة بمجرد بيع الماس من قبل مئات من عمال المناجم الأفراد، ووصوله إلى أيدي التجار، لذلك اقترح الوزير الفنزويلي أن تعتبر السلطات الأمريكية أنه من المستحسن إرسال خبراء الماس الأكفاء إلى فنزويلا لتنفيذ برنامج الشراء المباشر من مصدر الإمدادات، ولتحقيق هذه الغاية، تم تجنيد عدد من الأشخاص المؤهلين والموثوق بهم الذين يعملون بالفعل في التجارة المحلية للتعاون مع أي وكلاء يتم إرسالهم من الولايات المتحدة[١٠٤].

وبناء علي كل ما سبق من تحكم اليهود في تجارة الماس، وتعدينه خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) ومحاولات أرنست اوبنهايمر ودي بيرز لتعطيل أية صفقات تتم مع الحكومة الأمريكية من أجل الماس، وكذلك معارضة اوبنهايمر لنقل الماس من لندن إلى نيوريورك ومماطلته في ذلك، ورفضه لوجود مخزون في كندا، وكذلك عدم رغبة بريطانيا في الضغط علي دي بيرز لتوريد الماس للولايات المتحدة؛ قررت وزارة العدل الأمريكية فتح تحقيقها الخاص حيال احتكار اليهود لألماس، وحظيت الوزارة بالتعاون الكامل لمجلس الإنتاج الحربي- الذي لم يزل يريد السيطرة على مخزون الماس- خدمة الاستخبارات الأمريكية لوقت الحرب (OSS) المنشأة حديثًا آنذاك، ولم يوقف المُستثمرون أية موانع حيال اعتراض البريد، واستعارة سجلات البنك ومعايير أخرى غير مقننة مُشابهة، جمعيها تشاركت هدفًا واحدًا: مساعدة الجهود الحربية[١٠٥].

ومن خلال أسلوبهم الدقيق في التحقيق، توصلوا إلى بعض الأدلة التي تفيد بأن دي بيرز ضيّق الخناق على تعدين الماس في أماكن حول العالم بشكل نظامي، وهي مناطق لم يستطع السيطرة عليها، على سبيل المثال، اقترحت الرسائل المُعتَرَضة لزملاء أوبينهايمر أن هناك خصومة قد بدأت في فينزويلا لمنع نيلسون روكفيلرNelson Rockefeller أمريكيين آخرين من تطوير مناجم للألماس في هذا البلد، حيث فصّل مثل هذا الخطاب احتمالية المنافسة في فينزويلا، وقد طُلِب من وسيط الاقتراح على أوبينهايمر أنه "قاسي في إنهاء هذا الأمر" . هناك رسالة مُعتَرَضة أخرى من موظف تنفيذي بلجيكي آخر تقول أن دي بيرز كان يُرهق مناجم الماس في الكونغو البلجيكية؛ بينما يحفظها في جنوب أفريقيا، حتي "يحظي بالسيطرة الكاملة على السوق" وبعد انتهاء الحرب أمعن محققو وزارة العدل في التهم الموجهة لـ دي بيرز بأنه تآمر لشراء الماس وغلق مناطق تعدين الماس المُحتملة في غيانا وأركانساسArkansas [١٠٦].

واتُهِم الاتحاد في أركانساس بأنه بعد ايجاد الماس هناك، حصل أوبينهايمر على رئاسة الشركة التي تقوم بتعدين الماس، وحين رُمِي أساس الفصل في الموقع الذي فشل في إنتاج كمية كافية من الماس بالطن من المادة الخام لجعل المنجم مربحًا-أغلقت الشركة . بالتالي اتُهِمَت الشركة بأن أساس الفصل صُمم من قِبَل المهندس بطريقة قد لا تسمح باسترداد الماس، وقد كُشِف أن المهندس كان موظّفًا لدي دي بيرز؛ حيث أُمِر بغلق المنجم- الذي اشتراه تابعو إرنست أوبينهايمر- في ١٩٢١ بعد أن قابل أوبينهايمر مسؤولي المنجم في نيويورك، وأمِر بتدمير سجلات

المنجم . "يمكن الخروج باستنتاج..."–وقد قيل في مذكرة وزارة العدل–"أن الملكية قد خُرّبَت، وأغلِقت بسبب إصرار السيد إرنست أوبينهايمر" ، كان الدليل مُفصلًا على مستوى عالٍ حقًّا [١٠٧].

أيا كان نهج دي بيرز، فقد وصل مُحققو وزارة العدل إلى استنتاج أن الأثر المتفرّد لهذه الجهود كان تقييد إنتاج الماس بشكل مزيف، وتسبب هذا الأمر في ارتفاع أسعار الماس علي الصعيد الدولي؛ حيث أفادت مذكّرة مُرسلة إلى المحامي العام بأن "الولايات المتحدة تقدّم الأسعار وفقًا للاحتكار للمادة الأساسية المطلوبة في إنتاج وقت الحرب"، إن كان دي بيرز شركة أمريكية– كما قيل في المّذكرة–"لن يُناقَش انتهاكه لقوانين مكافحة الاحتكار" . منذ أن دي بيرز كان شركة جنوب أفريقيا، حيث اضطرت وزارة العدل إلى توضيح أنها تملك بعض السلطات على نشاطاته قبل محاكمته[١٠٨] .

ومع متابعة الإدارة الأمريكية للتحقيق ، وجِدَ أن الماس كان يصل إلى قوى المحور من خلال طنجة والقاهرة، وتظاهر عملاؤها بأنهم مُشترون غير قانونيين في هذه الأماكن، ووجدوا أن الماس الصناعي يُباع ب٢٦$ للقيراط، ما يُقدّر ب٣٠ ضعف السعر الرسمي، لقد تزايد وضوح الأمر بأن الأرباح الضخمة استُخرِجت بناء على ملايين القراريط المُهربة إلى ألمانيا . وبعد تقصّي طريق عودتهم من خلال سلسلة من البائعين غير القانونيين، أقر عميل يُدعي باسم سري وهو تيتونTeton من ليوبولدفيل Leopoldville بأن "المصدر الأكبر للتسريب هو مناجم فورمينير" التي كانت تحت سيطرة النقابة منذ أن طُوِرَت على الرغم من كل الجهود الاستثنائية للتحقيق؛ فإن القضية تُرِكت في نهاية ١٩٤٥م، لم يلقِ أيٌّ من هذه الوثائق الضوء على مسألة كيفية احتفاظ هتلر بالماس خلال فترة الحرب، وتم حل منظمة الخدمات الاستراتيجية، ولم يتم حل مسألة "التعامل مع العدو" أبدًا. [١٠٩] .

سادسًا– تأسيس النقابة ونقل مركز صناعة الماس وصقله إلى الأراضي المحتلة بفلسطين.

يعود تاريخ نقل صناعة وصقل الماس إلى الأراضي المحتلة بفلسطين إلى عام ١٩٣٨م، وعلي وجه التحديد عندما وصل أول قاطعي الماس إلى فلسطين حاملين معهم الآلات الأولى، وأسهموا بخبرتهم ومهارتهم في هذه الصناعة؛ وقد كان إنشاء جمعية مصنعي الماس في فلسطين عام ١٩٤٠ م خطوة حاسمة في تنسيق صناعة الماس وصقله بالأراضي المحتلة التي أسهمت بشكل كبير في تقدمها السريع؛ فقد تم نقل الخبرة والممارسات الحرفية في مجال قطع الماس في أواخر ثلاثينيات وأوائل أربعينيات القرن العشرين من أنتويرب وأمستردام إلى نتانيا (مدينة قامت على

أراضي مدينة "أم خالد" الفلسطينية)، وتل أبيب، وذلك على أساس أن قطع الماس وصقله مهنة يهودية تقليدية، وبدافع من الحاجة إلى محاربة ألمانيا النازية، وتغطية العجز الناتج عن احتلال ألمانيا لهولندا وبلجيكا(١).

فقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا التي كان يعمل فيها ثمانية آلاف عامل في هذه الصناعة إلى خلق فجوة سعي اليهود في فلسطين إلى سدها، وفي الوقت نفسه أدى الاحتلال المؤقت لبلجيكا وهولندا، وما ترتب على ذلك من خسارة الحلفاء لصناعات قطع الماس إلى تسليط الضوء على الأهمية الحيوية لفلسطين كونها حلقة وصل بين توريد الماس الخام، المتمركز في لندن، والطلب العالمي للماس المصقول، ومن ثَم عملت القوى الاستعمارية البريطانية، وكارتل دي بيرز، ورجال الأعمال الصهاينة المحليين خلال عمليات الاستيطان اليهودية بالأراضي الفلسطينية، على ضمان أن تكون صناعة الماس تحت السيطرة اليهودية حتي داخل فلسطين، وأن يتم تنظيمها احتكارًا في أيدي المصانع المملوكة للقطاع الخاص، وفي الوقت نفسه، قام المصنعون الليبراليون بتكييف ممارسات إنتاج الماس التقليدية واستغلالها لصالح مصالح بناء الدولة المتمثلة في الهندسة الاجتماعية والتنظيم، وبالتالي إضفاء الشرعية على ارتباط الماس، ورأس المال الخاص والصهيونية(١١٠).

غير أن صناعة الماس وصقله التي نُقلت فيما بعد إلى الأراضي الفلسطنية المحتلة؛ كانت قد بدأت في عام ١٩٠٥م عندما عرض يهود من بلجيكا وهولندا علي يتامي مذبحة كيشينييف بـ كيشيناو (١١١) تعليمهم مهنة الماس في "أرض فلسطين المحتلة" في محاولة لإحياء الجماعات التي أصيبت في اضطرابات في روسيا، وفي فلسطين إبان الحكم العثماني كانت حرف صناعة المجوهرات وصياغة الفضة، وخاصة التحف الدينية، منتشرة على نطاق واسع إلى حد ما، وظهرت المبادرات المبكرة لتطوير قطع الماس وتلميعه في فجر القرن العشرين. (١١٢)

وفي المؤتمر الصهيوني الثامن الذي عقد في لاهاي عام ١٩٠٧م، وُضِع مخطط لتدريب أيتام مذبحة كيشيناو على قطع الماس في القدس، وفي عام ١٩٠٨م، اقترحت أكاديمية بتسلئيل للفنون في القدس الجمع بين العمل الفني اليمني التقليدي، وصناعة المجوهرات وقطع الماس، لكن الفكرة فشلت لأن السلطات العثمانية اعترضت على التنازل عن الجمارك على استيراد الماس، وفي عام ١٩١٠م نظم أصحاب المشاريع اليهود في "أنتويرب" –كبري مدن بلجيكا – لشراء الآلات وإرسالها للقدس تمهيدًا لتأسيس مركز لصقل الماس، وتقطعيه في الأراضي الفلسطينية؛ حيث قامت

المجموعة التي نظمها الآن الحاخام البولندي شلومو وينشتاين (١٨٩٨-١٩٧٦) وبمساعدة كبيرة من المؤسسات الصهيونية التي تم إنشاؤها في القدس، بتأسيس شركة ماس بلجيكية بفلسطين(١١٣)

وخلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) م، قام حاييم فريدمان، وهو صانع ألماس من أنتويرب، وجين فيشر (١٨٧١-١٩٢٩)م، وهو زعيم بارز للصهيونية البلجيكية، ومجموعة من رواد الأعمال اليهود البلجيكيين في مجال الماس الذين تضررت أعمالهم بسبب الحرب للتفاوض مع الحكام العثمانيين في فلسطين بشأن إنشاء صناعة تلميع الماس، بتأسيس وتنفيذ كمية محدودة من قطع الماس في فلسطين التركية، حيث كان العمل بدائيًا والإنتاج صغيرًا، بعد وقت قصير من الاحتلال الألماني للبلدان المنخفضة(١١٤).

وشهدت صناعة التلميع في فلسطين تطورًا ملحوظًا قبيل الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانت وجهة عدد من اليهود الصهاينة الذين يأملون في الإسهام في الدولة اليهودية المزمع انشائها، فقد ارتفع عدد الشركات من أربع شركات في عام ١٩٣٩ م إلى (٤٥) شركة في عام ١٩٤٧م، بينما ارتفع عدد المصقولين من (٢٠٠) قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى حوالي (٣٨٠٠) بعدها؛ بالإضافة إلى هذين البلدين، اكتسبت المملكة المتحدة أهمية كونها مركزًا للأنشطة المتعلقة بالماس أيضًا: من ناحية، أصبحت موطنًا لبعض الأنشطة الصناعية، ومن ناحية أخرى، أصبحت مركزًا لتصنيع الماس(١١٥).

وبعد الضغط علي أصحاب المشاريع فقد تخلو عن فكرة إنشاء مركز للماس ينافس "أنتويرب " وتم تخزين الآلات لمدة٣٠ عامًا لاحقة، ثم نقلت في ١٩٤٠ إلى تل أبيب ، ويمكن القول إن عمليات أو خطوات تقل صناعة الماس في أرض فلسطين بدأت فعليًا في عام ١٩٣٦م ؛ فقد كان الكثيرون من المُقطّعين في أنتيويرب يهودًا، وبالتوازي مع ذلك أصبحت فلسطين الواقعة تحت الانتداب نقطة ارتكاز لصناعة النازحين مع تداعيات الحرب العالمية الثانية علي الأراضي البلجيكية؛ حينئذ بدأت بوادر انتقال هذه الصناعة اليهودية حيث وصل لاجئون بملابس ممزقة إلى ميناء حيفا في فلسطين، وبحث ضابط الجمارك المسؤول في أمتعتهم الشخصية البسيطة، فاكتشف مغلفًا يحتوي على ما يشبه المئات من الأجزاء الصغيرة من زجاج الشفاف؛ وقد احتار الضابط في أمرهم للحظة ثم سأل اللاجئين عن تلك الأجزاء؛ فشرح اللاجئون بتوتر أنهما كانوا مُقطّعين للألماس في أنتيويرب، وان محتوى المغلف هو قطع ألماس خام أملًا في قطعها وصقلها في فلسطين؛ وللقيام بهذا أخبرا الضابط أنهما يحتاجان إلى قرض لبناء ورشة بدائية، وتسائلا إن كان الضابط يعرف من

يستطيع مساعدتهما؛ حيث إن ضابط الجمارك لم ير ألماس غير مُقطّع من قبل وبالفعل، فهم قلة قليلة هم من استطاعوا رؤيته في فلسطين [١١٦].

لذا؛ أخذ الضابط محتوى المغلف إلى أوفيد بن عاميOved Ben Ami ، المبادر الأول بين الرواد اليهود في فلسطين . قبل عِقد من الزمن من تلك الواقعة، ولم تكن نثانيا إلا طريق/ أو مسيرة بين تل أبيب وحيفا، لكن خشي بن عامي أن يستقر العرب هناك ويُدَق وتدا بين المدينتين اليهوديتين؛ فقرر إنشاء مستوطنة هناك، وسخر كل طاقته في جمع المال وتجنيد المستوطنين، وبحلول ١٩٣٩م، نجح في بناء مدينة صغيرة لا تمتلك صناعة، وحين رأى الماس ، أصبح بن عامي مهتمًا بإمكانية إنشاء صناعة للألماس في مدينته نثانيا وطلب مقابلة اللاجئين[١١٧] .

شرح اللاجئون لبن عامي أن قطع وصقل الماس يحتاج إلى رأس مال صغير، وضوء الشمس، وعمالة ماهرة، والقليل من الأدوات البدائية، وإمداد من الماس الخام، وكذلك أوضحوا كيفية شق الماس الخام أولًا، ثم قطعه وصقله، كان بن عامي منبهرًا، وقدّم للرجلين مبني في نثانيا لأجل عملهم الذي وصل أثره إلى جيبه، وأقرضهم المال لأجل نفقاتهم الخاصة ، وبعد ذلك ، قام بالمزيد من البحث عن العمل في مجال الماس[١١٨] .

وقد كانت المتطلبات الثلاثة (ضوء الشمس، والعمالة، والأدوات) متاحة بسهولة في فلسطين، غير أن المشكلة الأساسية قد تجلت في الحصول على إمداد ثابت من الماس الخام؛ فاستشار بن عامي مصرفي خبير في تل أبيب، واكتشف أن دي بيرز سيطرت فعليًا على الإمداد العالمي من الماس بالكامل، منذ أن بدأ اتحاد دي بيرز يعمل باتفاقية مع الحكومة البلجيكية–التي أقرّت أن معظم الماس يرسل إلى أنتيويرب ليُقطّع بأيدي عمالة بلجيكية، ولقد نصحه ذلك المصرفي بأنه كان هناك احتمالية أن الاتحاد سيسمح لفلسطين بالمنافسة مع بلجيكا، على الرغم من تثبيط عزيمته، رفض بن عامي الاستسلام، وأصر على أن يكون معظم العمل العالمي في مجال الماس– بما فيه اتحاد دي بيرز–"في أيدي يهودية" كما وصفه، واقتنع بأن معظم هؤلاء اليهود سيتفهّمون فكرة إقامة صناعة للألماس في فلسطين، كذلك أدرك أن الجيوش النازية كانت على وشك اجتياح بلجيكا وهولندا، وأن الكثير من المُقطّعين اليهود–كاللاجئَين– يتجهون إلى فلسطين، لذلك، أرسل سلسلة من الخطابات إلى عُمَد أنتيويرب وأمستردام، وعدد من مسئولي النقابة في هاتين المدينتين مُقترحًا لإرسال قطّاع الماس خاصتهم إلى نثانيا خلال فترة الحرب، غير أنه لم يتلق أي رد حتي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين[١١٩] .

ذهب بن عامي إلى المفوض السامي البريطاني في فلسطين، ومن خلال تقديمه للوضع، اقتنع أنه منذ أن كان معظم الماس العالمي قد جاء من الإمبراطورية البريطانية، كان الهدف القومي لبريطانيا العظمى هو التأكد من أنه لم يتم أسر قطّاع الماس المهرة في أوروبا من قِبَل الماس، وكما كان هناك احتمالية واضحة أن الألمان سيغزون بلجيكا وهولندا في الشهور التالية، اقترح بن جوريون أن يسهل البريطانيون النقل الفوري لـ(٦٠) مُقطّع إلى فلسطين، وبعد دراسة المذكرة التي تقول أن بن عامي قد رتب الأمر، وافق المفوض على أنه يجب اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية لحماية صناعة الماس، وبعد حل مشكلة الروتين المحاصِر لهجرة اليهود إلى فلسطين، أصدر المفوض (٦٠) تأشيرة للمُقطّعين البلجيكيين، وكانت المشكلة التالية بالنسبة لبن عامي هي إقناع دي بيرز بإرسال إمداد من الماس إلى فلسطين[١٢٠] .

وسافر " بن عامي" أحد مؤسسي صناعة الماس في الأراضي المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية إلى لندن، ونجح في حث اتحاد رؤوس الأموال في إرسال الماس الخام للقدس، وتأسس في عام ١٩٣٩ أول معمل لصقل الماس في "نتانيا" ، وتوافد آلاف المواطنين لهذه الصناعة، و تعلم المهنة والعمل بها في مجال تكنولوجيا المعلومات إن الأجور المدفوعة لعاملي الماس كانت الأعلى في البلاد؛ فيما بلغ سعر استيراد المواد الخام لصناعة الماس حوالي ٩ مليون دولار في البداية، ثم تم إحياء الصناعة على يد أوفيد بن عامي، مؤسس وأول رئيس بلدية نتانيا، وهي بلدة ساحلية صغيرة تقع شمال تل أبيب، بمفرده تقريبًا، الذي أسس قطع الماس كوسيلة لزيادة فرص العمل في مدينته، ومع وجود عدد من عمال الماس ذوي الخبرة من بلجيكا الموجودين بالفعل في فلسطين، ومتدربيهم، وقرض خاص كبير، تم إنشاء خمسة مصانع صغيرة، وبحلول نهاية عام ١٩٤٠، كان هناك (٢٠٠) عامل بقيمة صادرات تبلغ (٧٠) ألف دولار، وبعد ست سنوات، كان هناك (٣٤) مصنعًا، و(٤٠٠٠) عامل، وصادرات تبلغ قيمتها حوالي (١٥,٣٧٢,٠٠٠) دولار[١٢١].

وعرفت تلك المجموعة من المصانع و إدارتها بـ "جمعية مصنعي الماس الفلسطينية" وكانت الجمعية في البداية تضم أربعة مصانع بإجمالي (٢٠٠) عامل، مقابل(٣٢) مصنعًا و(٣٦٠٠) عامل اليوم، ومن أهم مهامها التفاوض مع حكومة فلسطين نيابة عن الشركات المصنعة تمثيل الصناعة في تعاملاتها مع شركة تجارة الماس استيراد الماس الخام وتخصيصه بين أعضائها الاثنين والثلاثين تنظيم أجور العمال، وكذلك جميع شروط العمل والتوظيف الأخرى إقامة اتصالات

مع الأسواق الخارجية، وتتعامل مع مشاكل التسويق، وقد تم تصدير الماس المصقول من قبل الشركات المصنعة بشكل فردي؛ ومع ذلك، توفر الجمعية لأعضائها تراخيص التصدير المطلوبة بموجب الترخيص العام الصادر باسمها من قبل حكومة فلسطين، وللجمعية مكاتبها في نتانيا وتل أبيب، وكلاهما من المواقع البارزة في صناعة قطع الماس في فلسطين(١٢٢).

كما استشار بن عامي هاري أبرامز Harry Abrams وهو مدير إدارة مؤسسة دي بيرز لتجارة الماس في لندن ، صاغ بن عامي الحالة بأن دي بيرز كان على وشك خسارة مراكز القطع خاصته في أنتيويرب وامستردام، وأنه يجب أن ينظر إلى فلسطين كونها بديلًا، رد أبرامز ببرود قائلًا "لا تقلق علينا يا سيد بن عامي ، فنحن نملك من الماس ما يكفي في مخزوننا لتستمر الصناعة في فترة الحرب...وما بعدها" . علاوة على ذلك ، فسّر أبرامز أن دي بيرز لديه اتفاق مُلزِم مع الحكومة البلجيكية التي منعت دي بيرز من إرسال الماس ليُقطّع في مكان آخر ، كان أمر توريد الماس إلى فلسطين "أمر غير قابل للنقاش" . لم يُهزَم بن عامي بسهولة؛ بل سعى لطلب مساعدة أوتو أوبينهايمر–وهو أخ للسيد إرنست أوبينهايمر–وناشده كيهودي لمساعدة فلسطين، وليس فقط صناعة الماس، وعلى الرغم من أن أوبينهايمر اعتقد أن بن عامي متغطرسًا؛ فإنه استسلم في النهاية على مضض وأخبر بن عامي قائلًا "سأكون سفيرك لذا حاول إقناع دي بيرز" (١٢٣) على الرغم من أن الحرب مع ألمانيا بدت وشيكة، إلا أن بن عامي اكتشف أنه من المستحيل إقناع المُقطّعين اليهود بالذهاب إلى فلسطين(١٢٤) .

لقد اعتقدوا أن الألمان–بقيادة روميل Rommel–كانوا على وشك إسقاط فلسطين، ولم يكن لديهم أي نية لترك بلجيكا المحايدة ، لقد كانوا يعيشون في "جنة الحمقى" ، وختم بأنه عزم على توظيف نصف دزينة المُقطّعين . عاد بن عامي إلى نثانيا مُعتبرًا مهمته فاشلة ، فلم يحصل على المُقطّعين المهرة، ولا على كمية الماس التي أمل في اقتنائها، مع هذا وخلال أسبوع من عودته اتخذت الجيوش النازية طريقها في الحرب الخاطفة إلى البلدان المنخفضة، وأرسل البريطانيون مدمّرة إلى أنتيويرب في محاولة للحصول على مخزون الماس الخاص بالمُقطّعين قبل أن يسقط في أيدي الألمان، وهرب القليل من المُقطّعين اليهود من خلال المداهمة البريطانية، وضاعت مراكز القطع الرئيسة في أنتيويرب وأمستردام لتسقط في أيدي الحلفاء، و شركة دي بيرز، وأصبحت فلسطين بديلًا لهما (١٢٥).

وفي بداية ١٩٤١ م، تلقي بن عامي رسالة من جورج برينز George Prins الوسيط الذي مثّل دي بيرز الذي أكد له أن هناك شحنة من الماس قد خُصِصت لفلسطين، وقبل أن يستطيع بن عامي استلامها، دفع (١٠,٠٠٠) جنيه إسترليني قيمة للألماس التي حددها دي بيرز، وعلى الرغم من أن المبلغ كان كبيرًا في فلسطين في ١٩٤١م، فإن بن عامي عزم على إقناع البنك الرئيس بتقديمه له(البنك) مقابل الماس الذي كان ضمانًا، وحين وصل الماس أخيرًا في صندوق من الكرتون، وزعه بن عامي على قلة من مُقطعي الماس المدربين، وكانت أحجار الماس صغيرة نسبيًا، وتقل جميعها عن القيراط في الوزن حتى في حالتها الطبيعية(غير المقطع)، وتطلبت هذه الوحدات الدقيقة، أو حتى الماس المتوسط عددًا كبيرًا من العمال لقطعها، وإنهائها، ولم تكن بضائع مربحة بشكل كبير كما كانت في أنتيويرب أو أمستردام[١٢٦] .

نظمت مصانع قطع الماس في فلسطين على طول خطوط مختلفة جدًا عن تلك الواقعة في أنتيويرب بدلوًا من تعيين مهمة قطع وصقل الماس لحرفي ماهر واحد ، تم تقسيمها على ٦ رجال، سهّل تقسيم العمالة المُسمى بـ "سلسلة الستة(٦)"– تدريب وتوظيف قطاع الماس كثيرًا، واختصر الوقت المُستغرق في إنهاء هذه الأحجار، وعلى الرغم من أن العملية أنتجت صنعة متدنية قليلًا، إلا أن الفرق لم يكن ملحوظًا– خاصة مع الأحجار متوسطة المستوى– للعين المجردة، وبنهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة مركز التصنيع العالمي الأضخم فجأة وفقًا لشروط الكمية، وليس الجودة، وخلال سنوات الحرب تم تدريب ما لا يقل عن ٥٠٠٠ لاجئ كمقطّعين وشحَن دي بيرز أكثر من ١٠٠ مليون دولار كقيمة للألماس المُرسَل إلى فلسطين[١٢٧] .

ولكن بعد الحرب قلل دي بيرز عدد شحنات الماس المُرسلة إلى فلسطين بحوالي ٧٠% في الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ م، علاوة على ذلك كان حجم أحجار الماس الذي لا يزال ضمن الإمداد أصغر وأقل جودة من الماس متوسط الحجم الذي تلقّته مصانع فلسطين خلال الحرب، وكان لهذه التخفيضات الشديدة الأثر المقصود في التضييق على الصناعة الناشئة[١٢٨]

انخفضت الصناعة بشكل كبير بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانخفاض إمدادات الماس الخام، وفي ختام الحرب العالمية الثانية، شهدت صناعة القطع في الأراضي الفلسطينية عددًا من النكسات الإضافية؛ حيث عادت مجموعة من العمال المهرة، الذين كان لهم أهمية كبيرة في صقل الماس وتجارته، إلى بلجيكا، وتم قطع الإنتاج عندما اشتدت الصعوبات والاضطرابات السياسية قبل إعلان إسرائيل قيامها في عام ١٩٤٨م، ووجهت منظمة البيع المركزية الضربة القاتلة

في عام ١٩٤٧ عندما أوقفت جميع مخصصات الماس لفلسطين، وكان السبب المعلن من دي بيرز De Beers هو أنه كان من الضروري استئناف توريد الماس الخام إلى أنتويرب، فقد تجاوز الطلب العرض خلال سنوات ما بعد الحرب، وكان لأنتويرب مطالبات تفضيلية على مخصصات الماس، وقد مرت عشر سنوات قبل أن يختار الجهاز المركزي للبيع استئناف تخصيص الماس الخام لإسرائيل(١٢٩)

الخاتـمة:

مما سبق عرضه يتضح ما يلي:

إن تجارة الماس اليهودية بدأت قبل صناعته بالأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد دخل اليهود تجارة الماس منذ أواخر العصور الوسطي، غير أنهم بدأوا التحكم فيها خلال القرن السابع عشر؛ حيث شكل هذا التحكم سلسلة من النتائج والعلاقات المتشابكة المعقدة التي أمتدت لتشمل الجوانب والسياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي أديً إلى سيطرة الشركات اليهودية بشكل كامل على توزيع الماس في نهاية القرن التاسع عشر؛ فقد كان الماس تجارة يهودية بالكامل تقريبًا لمدة ألف عام تقريبًا.

أدت العلاقات الاجتماعية والشبكات الشخصية، وسيطرة العائلات دورًا بارزًا في المراكز المهمة للتجارة العابرة للقارات، وخاصة في التبادل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وقد اتضح ذلك بشكل بارز في تجارة الماس الدولية، واتضح هذا الدور من خلال نشاط عائلتي إرجاس وسلفيرا في تجارة الماس والأحجار الكريمة.

اتضح أيضًا أن المجموعات اليهودية المُشرّدة احتاجت حماية الدولة حتى تستمر في نشاطاتها الاقتصادية، وخاصة الحماية القانونية والعسكرية، فلم تستطع الحصول عليها؛ فأسسوا نظام الوراثة في النشاط الاقتصادي الخاص بهم في أي مكان في العالم، وكان عبور الحدود هو العنوان العام لإستراتيجية اليهود في إدارة قطاع الماس، والمجموعات المُشتتة هي المظهر النمطى لها؛ ومن ثم أصبحت الدولة هي التي في حاجة إلى تلك المجموعات المشتتة بحكم سيطرتها علي قطاع اقتصادي بعينه (الماس).

أدت لشبونة مركزًا محوريًا لتجارة الماس المُرجانى وكذلك ليفورنو؛ فقد كانت مدينة متوسطة الحجم، ولا تقارن بالعواصم الإيطالية مثل البندقية وروما وغيرها، ورغم ذلك برز نموها الحضري،

وتوسّعها الاقتصادي في مقابل الانحدار الديموجرافي والاقتصادي في شبه الجزيرة الإيطالية في القرن السابع عشر، ولكن بمرور الوقت ومع شبكة العلاقات الاجتماعية لليهود في أماكن متفرقة؛ تمت تجارة المُرجان عبر لندن، أو أمستردام، وانتويرب، وعواصم أخري .

أوضح البحث الدور الذي أداه اليهود في نشأة الرأسمالية الغربية وتقويتها خاصة مجموعات اليهود السفارديم (يهود البرتغال وأسبانيا) المُشتتة التي أسهمت بقوة في إنشاء نظام رأس مالي على نطاق واسع؛ فبعد أن طُرِد الكثير من اليهود والمسيحيين الجدد من الأراضي الأسبانية والبرتغالية، سكنوا في شمال ومركز إيطاليا، ومناطق أخري من أوروبا، وأسسوا أنشطة اقتصادية قوية، ورغم ذلك شكّل المهاجرون اليهود الآخرون مُشكلة للمجتمعات والحكام المحليين في أغلب المجتمعات الأوروبية.

اتضح من هذا البحث أن تطوير قطاع الماس كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع اليهودي المحلي منذ بداياته أينما كان، وكذلك اعتمدت التجارة الماس أو معالجته علي هذا الوجود اليهودي الذي اختلف بشكل كبير من مرحلة لأخري في تطور قطاع الماس؛ فمثلًا كان ٨٠-٩٠ % من أعضاء البورصة في لندن من اليهود المهاجرين، وكانت النسبة الأكبر من العمال الموجودة في انتويرب (تقدر بنحو ٨٠ %) من أصل فلمنكي تقليدي، علاوة على ذلك، لا تزال أوقات العمل في الوقت الحاضر تتكيف مع التقويم اليهودي (اللواش) ويعترف بها التجار غير اليهود أيضًا؛ حيث، لا تزال بورصات الماس مغلقة في الأعياد اليهودية مثل يوم الغفران).

أوضح البحث أن شركة دي بيرز كان لها النصيب الأكبر في السيطرة علي قطاع الماس تجارة و صقلًا، حيث قامت بتنظيم كل من سوق الماس الصناعي، وسوق الأحجار الكريمة طيلة التاريخ الحديث والمعاصر لهذه السلعة، وكما أنها استطاعت المحافظة بفعالية على وهم ندرة الماس من خلال مراقبة إمدادات الماس في أنحاء العالم أجمع.

كذلك قدمت شركة دي بيرز درجة غير مسبوقة من استقرار الأسعار لكل أشكال الماس وتجارته، وتكمن الدرجة الفريدة من استقرار الأسعار الموجودة في سوق الماس في السيطرة الصارمة التي يفرضها الكارتل على إمدادات الماس في العالم؛ فقد كانت استراتيجية تشغيل شركة دي بيرز بسيطة للغاية؛ حيث تقييد عدد الماس الذي يتم طرحه في السوق في أي عام معين وإدامة الأسطورة القائلة بأن الماس نادر، وبالتالي يجب أن يحظى بأسعار مرتفعة.

كانت انتويرب مركزًا مزدهرًا للماس حتى أدت الاجراءات المختلفة التي اتخذتها الإدارة العسكرية الألمانية إلى التوقف التام لجميع الأنشطة المتعلقة بقطاع الماس في عام ١٩٤٢، وهو الأمر الذي أدي إلى بدء الكثير من صناع الماس الذين تمكنوا من الفرار من النازيين أعمالًا تجارية جديدة في الخارج، وأسهموا في ظهور مراكز منافسة، ونتيجة لذلك كان تعافي أنتويرب في البداية مؤكدًا تقريبًا، ومن ثم تم إبطاء تطوير المواقع الجديدة من خلال العمل المتعمد من قبل عدد من الجهات الفاعلة المرتبطة بصناعة الماس البلجيكية، وهو الأمر الذي حدث مع بدايات نقل مركز صقل وتجارة الماس إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اتضح أيضًا أن هناك عددًا كبيرًا من العائلات اليهودية التي غادرت الأراضي التي احتلتها ألمانيا، وتم تهريب الماس معهم، لدرجة أنهم تمكنوا من تحقيق استقرار اقتصادي جيد في أوروبا، والأراضي المحتلة بفلسطين بفضل مجوهراتهم الماسية فقط.

اتضح من البحث أنه لم تكن هناك أزمة حقيقية أو فعلية في توفير الماس الصناعي أو الطبيعي أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٩)م؛ إنما كانت من افتعال أرنست أوبنهايمر؛ فمع الرغبة الأمريكية في توفير مخزون احتياطي من الماس يكفي طيلة فترة الحرب، رفض اوبنهايمر هذا الأمر؛ لأنه كان سيؤدي إلى فقدان سيطرة اليهودعلي تجارة الماس، بإغراق السوق بالماس المخزن لدي الأمريكان.

فيما يبدو أنه نتج عن ازدهار صناعة وصقل الماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة قلق كبير في مراكز القطع المعروفة في بلجيكا وأوروبا، بعد استشارة المصرفيين والسياسيين الكبار في بلجيكا، قرر دي بيرز أن السياسة الحكيمة الوحيدة لهذا الاتحاد هي إعادة بناء أنتيويرب كمركز تصنيع عالمي، وهو ما حدث بعد نهاية الحرب.

فيما يبدو إن تطور صناعة الماس في الأراضي الفلسطنية المحتلة هو نتيجة لقرار سياسي اقتصادي، وليس ظاهرة ثقافية متوقعة، واستنادا إلى التطور التاريخي لقطع الماس، تبدو فلسطين موقعًا منطقيًا لمثل هذه الصناعة؛ رغم أن الاستثمارات المطلوبة وأعداد الموظفين في هذه الصناعة كانت صغيرة نسبيًا؛ فإن المبالغ الكبيرة بالدولار اللازمة لشراء الأحجار غير المقطوعة والمخصصات الصغيرة من شركة دي بيرز، جعلت التطوير المبكر أمرًا صعبًا، ومن ثم لم تكن بدايات صناعة الماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة مبشرة بالخير، غير أنه أصبح لهذه

الصناعة ثقل دولي؛ وذلك نتاج لجهود حكومية متضافرة لإنشاء مصدر جديد للتوظيف مع آفاق جيدة للدخل والتوسع.

إن الجهود الحكومية الرامية إلى تدمير كارتل الماس أو اتخاذ إجراءات قانونية من نوع مكافحة الاحتكار المعلقة محكوم عليها بالفشل ما دامت شركة دي بيرز تقع تحت السيطرة اليهودية، وما دامت الشركة مستمرة استراتيجيتها في تجنب العمليات التجارية العامة في الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الكبري؛ فقد اتضح أن تجارة الماس تدور في شبكة معقدة من العلاقات الدولية التي يصعب تفسيرها؛ حيث كان الماس يصل إلى ألمانيا النازية أو هتلر بكميات هائلة وبانتظام، وعندما طلب مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكي من الحكومة البريطانية، إرسال عملائه السريين من مكتبه الميداني في أكرا إلى الكونغو البلجيكية؛ نظرًا لأن وزارة الحرب الاقتصادية البريطانية كانت مسؤولة عن أنشطة الحلفاء في الكونغو، وكان لا بد من الموافقة على هذا الإجراء الخاص بمكتب الخدمات الاستراتيجية في لندن؛ رفضت بريطانيا، واقترحت إجراء "تحقيق مشترك في الماس"، وهذا إن دل علي شيء فهو يدل علي تغلغل النفوذ اليهودي في الحكومات الأوروبية.

ولاستمرار السيطرة اليهودية علي تجارة الماس الدولية، لم يكن كافيًا أن تمتلك شركة دي بيرز مجرد المناجم الضخمة التي تنتج أغلب الماس في العالم، ولكن كان عليها أن تتحكم في الإنتاج من جميع المصادر المهمة الأخرى، بما في ذلك الحفريات المتفرقة في أفريقيا وتيارات الغابات في أمريكا الجنوبية، وكان عليها أن تكون قادرة على طمأنة كبار قاطعي الماس وتجاره بأنه ليس لديهم مصدر بديل للماس غير شركة دي بيرز في شارع تشارترهاوس في لندن. فإذا كان عملاؤها يعتقدون أنه من الممكن شراء الماس من الحفارين، ورجال القبائل، والمهربين، وأصحاب المناجم الصغيرة، فلن يكون بوسع شركة دي بيرز إجبارهم على الالتزام بقواعدها لتجنب المنافسة في الأسعار.

اتضح من البحث أن الدور اليهودي، والسيطرة اليهودية، وتحكمهم في تجارة الماس الدولية وصقله بحاجة إلى المزيد من الدراسات المتعمقة من الباحثين العرب خاصة بعد قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨م؛ حيث تشكل هذه التجارة أحد وأهم ملامح الاتصالات بين اليهود، وجميع دول العالم حكومات وأفراد، عربية وغير عربية.

هوامش البحث:

(١) بقيت "الليرة الفلسطينية" هي العملة الرسمية المتداولة في السنوات الأربع الأولى بعد قيام دولة إسرائيل، أي بين ١٩٤٨ – ١٩٥٢م، وتم ربطها نقديا بالجنيه الإسترليني، حتى تم إلغاء هذه العلاقة رسميا ونهائيا في الأول من يناير ١٩٥٤م ، غير أنه في ١٩٤٩م ألغت إسرائيل التعامل بالجنيه الفلسطيني وفرضت الليرة الإسرائيلية بدلا منه، وقد اعتمدت "الـ"ليرة إسرائيلية" وحدة النقد الرسمية في إسرائيل بين السنوات ١٩٥٢ – ١٩٨٠م، وقد كان" بنك لئومي ليسرائيل "المخول صلاحية صكّها وطبعها بين ١٩٥٢ - ١٩٥٤ إلى أن تمّ إنشاء وتأسيس "بنك إسرائيل" (البنك المركزي الإسرائيلي) في العام ١٩٥٤، فأصبح هذا البنك هو المسئول الوحيد والمباشر عن إصدار وحدات النقد الرسمية، ونادي عدد من الاصوات الاسرائيلية بتغيير اسم العملة من الليرة إلى اسم عبري توراتي، بادعاء أن "اسم "ليرة" غريب عن الفكر والتراث اليهودي"، فأقرّ الكنيست الاسرائيلي في العام ١٩٦٩ اسم "شيكل"، وحدّد في مسودة القرار أن لوزير المالية في الحكومة الاسرائيلية الحق في إصدار تعليماته وأوامره بتنفيذ القرار متى شاء أعلن محافظ بنك اسرائيل في العام ١٩٧٧، أرنون جفني، أنه "آن الأوان لتبني قرار استبدال الاسم من الليرة إلى الشيكل ."وصدّق رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغين على القرار وكذلك وزير ماليته سيمحا ايرليخ. وفي هذه الأثناء فقدت الليرة الإسرائيلية من قيمتها الفعلية جرّاء التضخم المالي الكبير الذي عصف بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ أصبحت قيمة ٤٠ ليرة إسرائيلية تساوي دولارا أمريكيا واحدا. ولهذا صدر القرار بأن تكون قيمة الشيكل عشر ليرات، وتمّ الإعلان رسميا عن استبدال الليرة بالشيكل في شهر شباط ١٩٨٠ وتمّ وقف التعامل بالـ "ليرة" رسميا في العام ١٩٨٠ عندما استبدلت بـالـ "شيكل" (القديم) للمزيد انظر: نبيل السهلي: تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ١٩٤٨-١٩٩٦، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (١١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م، ص ١٠٧. و أيضا: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار): موسوعة المصطلحات، ليرة إسرائيلية، رام الله ، فلسطين ، تم الاطلاع عليه بتاريخ بتاريخ ١٦ ابريل ٢٠٢٢م، ومنشورعلي الرابط التالي

- https://www.madarcenter.org

(٢) نبيل السهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦-٢٨

(3)Lisa Bernstein; Opting out of the Legal System: Extralegal Contractual Relations in the Diamond Industry, London, 1992, P. 115.

(4)Mildred Berman; The Location of the Diamond-Cutting Industry, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 61, No. 2, Taylor & Francis, Ltd. on behalf of the Association of American Geographers, Jun., 1971, p 318. And see also; Lisa Bernstein; Op.cit, p.119

(5)Ibid; pp 22,23. And see also; Mildred Berman; Op.Cit, p. 316.

([6])Ibid, p 318.

([٧]) البونينتون **أو** اليهود المتنصرون، أواليهود المسيحيون، أوالمسيحيون اليهود، أواليهود المؤمنون بالمسيح، أو العبرانيون المسيحيون، كلها مسميات لحركة إنجيلية بروتستانتية تؤكد على العنصر «اليهودي» في الإيمان المسيحي ويتكون أتباعها من اليهود المؤمنين بالمسيح، ويعدُّ اليهود المسيانيين حركة يهودية عرقيًا مسيحية دينيًا، ترفض المؤسسات اليهودية اعتبار اليهود الميسانيين جزءًا من الطوائف اليهودية، بسبب إيمان اليهود الميسانيون بالعقيدة المسيحية ؛ حيث يؤمن اليهود المسيانيين بألوهية يسوعK ويعترفون بكونه المسيح، ويؤمنون بكافة العقائد المسيحية الرئيسة، وأبرزها عقيدة الثالوث، ويعترفون بكل من العهد القديم والجديد كأجزاء من الكتاب المقدس، ويرفض اليهود المسيانيين فصل اليهودية عن المسيحية، حيث يحتفظون بالاحتفال بالأعياد اليهودية مثل الاحتفال بعيد الفصح، روش هاشناه، عيد الأسابيع وغيرها، وحتى ارتداء ملابس يهودية تقليدية والحفاظ على العديد من الميتزفة كدليل على الحفاظ على تراثهم، والحفاظ على التقاليد اليهودية مثل ختان الطفل اليوم الثامن وتظل هذه الأعياد اليهودية والممارسات يوم السبت؛ حيث لا تتعارض مع المسيحية، ويقومون بذلك لأسباب عرقية للمزيد انظر . .

- Bernard Dov Cooperman, mark D. Meyerson; In Iberia and Beyond: Hispanic Jews Between Cultures : Proceedings of a Symposium to Mark the 500th Anniversary of the Expulsion of Spanish Jewry, The Economic Life of the Jews of Murviedro in the Fifteenth University of Delaware Press, 1998 , pp 65-69

([8]) Nigel Davidson; The Lion That Didn't Roar Can The Kimberley Process Stop The Blood Diamonds Trade? National Library Of Australia Cataloguing-In-Publica, Australia, 2013, P17-18.

([9])Jacob Rader Marcus; The Jew in the Medieval World a Sourcebook : 315-1791, New York: World Publishing Company, 1938,pp89 - 90

([10]) Ibid, p95.

([11])S P Kashyap and R S Tiwari; Diamond Shaping Industry in Surat: Characteristics of Firms by Size, Economic and Political Weekly, Vol. 19, No. 34, Economic and Political Weekly, Aug. 25, 1984, p 99

([12]) Mildred Berman; Op.cit, p 316

([13]) Nick Robins; The Corporation That Changed the World, How the East India Company Shaped the Modern Multinational, Second Edition, Palgrave Macmillan, a division of St. Martin's Press LLC, New York, 2012, pp 58- 59. And see also, Mildred Berman; Op.cit, p 316

(١٤) تمتّع اليهود والأقليات الأخرى غير المسيحية التي عاشت فى ليفورنو منذ منتصف القرن السادس عشر بأفضل الظروف المعيشية، وقد أراد الدوقات الكبار لتوسكانا منافسة البندقية عن طريق دعوة اليهود- وخاصة البرتغاليين والمسيحيين الجدد-لإحياء تجارة الشرق، وأصّى فيليبو ساسيتىSassetti-عضو سابق لشركة فلورنسية فى آسيا- بجعل ليفورنو مركزًا تجاريًا لبضائع شرق البحر المتوسط، كما كانت أنتيويرب مركزًا لبضائع المُستعمرات، كما أصدر فيرناندو الأول لعائلة ميديشى(١٥٨٧-١٦٠٩) امتيازين شهيرين(Livornine) منحا اليهود حقوقًا غير مسبوقة إن عاشوا فى ليفورنو، فاستطاعوا العيش خارج حيهم، وأصبحوا مواطنين توسكانيين حاملين للحقوق المدنية نفسها التى تمتع بها السكان الأصليون، كذلك تمتعوا بإعفاءات مالية وحقوق ملكية كاملة (بما فيها حق الملكية الخاصة) واكتسبوا تشريعات قانونية مستقلة فى القضايا المدنية والأهم هو أنه أُمِن لهم حماية من محاكم التفتيش حتى بالنسبة للذين تم تعميدهم سابقًا . من الواضح- فى السياق الأوروبى لذلك العصر- ظهرت ليفورنو كمكان ليبرالى ونموذج قوى لما أطلق عليه جوناثان إسرائيل "النزعة التجارية المُقدّرة لليهود" .للمزيد انظر:

- Francesca Trivellato; From Livorno To Goa And Back: Merchant Networks And The Coral-Diamond Trade In The Early-Eighteenth Century, Portuguese Studies, Vol. 16, Modern Humanities Research Association, London, 2000, P 193

([15])Irfan Habib; Merchant Communities in Precolonial India, in The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1-750, Cambridge: Cambridge University Press, 1990 , pp. 371-373

([16])office of the Manhattan borough president, Diamond and jewelry industry study, new York, September, 1991, p45

([17]) Francesca Trivellato; Op.cit, P 194

([18]) Ibid; p195

([19])Ibid

([20]) Victoria Rose Broadus; The Afro-Descended Culture Of Miners And Maroons In Brazil’s Diamond District, 1850s-2020s , A Dissertation Submitted To The Faculty Of The Graduate School Of Arts And Sciences Of Georgetown University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History, p 25

([21])Ben Braber ; Integration and Jewish Resistance in the Netherlands, 1940-1945 , Participation of Jews in the economy, politics and arts , Amsterdam University Press , 2013, p45.

([22])Mildred Berman; Op.cit, p 317

([23])Victoria Rose Broadus; Op.cit, p24.

([24]) D. N. South African Connections, Economic and Political Weekly, Vol. 22, No. 46,

Nov. 14, 1987, p 1949

([25])David De Vries; Diamonds And War State, Capital, and Labor in British-Ruled Palestine, Diamond Work and Zionist Time, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010, p101

([٢٦]) لم يقتصر أمر سيطرة اليهود علي تجارة الماس هنا علي الشخصيات اليهودية المشهورة التي أدت دورًا بارزًا في التحكم في تجارة الماس وصقله سواء أكانوا سياسيين، أم رجال أعمال، أم عسكريين، إنما كان هناك عدد كبير من الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا تدافعت إلى الاستيطان فيها بالتوازي مع ظهور حقول الماس المكتشفة حديثًا آنذاك. للمزيد انظر: جمال محمد مصطفي بداد: الجماعات اليهودية في جنوب أفريقيا (تاريخها وموقفها من القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة والثلاثين، العدد (٤٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠١٤، ص ٦١ -٦٢

([27])Victoria Rose Broadus; Op.cit, p26

([٢٨]) فقد أدى الاكتشاف العرضي للماس في جنوب أفريقيا في عام ١٨٦٧، إلى إطلاق صناعة الماس الحديثة، وفي غضون أشهر من الاكتشاف الأول سارع المنقبون من جميع أنحاء العالم إلى التنقيب في مياه نهر فال، ولكن لأن الجزء الأكبر من الماس لم يكن موجودًا في قاع النهر؛ بل في الأنابيب البركانية العميقة، فقد اضطر عمال المناجم إلى تجميع مواردهم والتعاون سويًا؛ ففي بداية الأمر انضموا إلى المطالبات بالأراضي، ثم بعد ذلك عندما تطورت أعمدة المنجم إلى حفر عملاقة، اجتمعو معًا لبناء الممرات وأنظمة البكرات، وفي النهاية تم بناء منصات ضخمة وآلات نقل جماعية، وبحلول أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الأعمدة قد استغلت طبقات المياه الجوفية، مما تسبب في حدوث فيضانات في جميع أنحاء المكان وتوقف العمل، وحاول بعض عمال المناجم إزالة الفيضانات باستخدام المضخات اليدوية، ولكن دون جدوى. للمزيد انظر:

- Debora L. Spar; Markets: Continuity and Change in the International Diamond Market,

The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association,

Summer,2006, p 198

([29]) Ibid ; 199. And see also.

-هاني رمضان طالب: سحر الماس و مسار العلاقات الإسرائيلية – الإماراتية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، نوفمبر ٢٠٢١، ص ٦

([30])Karin Hofmeester**,** Pim de Zwart; Economic Institutions and Shifting Labour Relations in the Indian, Brazilian,and South African Diamond Mines, Colonialism, Institutional Change, and Shifts in Global Labour Relations, Amsterdam University Press, p 2018, p 97

([31])Henning Albrecht; Alfred Beit The Hamburg Diamond King, English translation by Christopher Watson, BA, Hamburg and Neil Munro, London, 2012, p 44

([32]) J S Galbraith; Crown and Charter: The early Years of the British South Africa Company, 1974, p 88-90 And so also;

- جمال محمد مصطفي بداد: مرجع سبق ذكره، ص ٦١

([٣٣]) ولد سيسيل رودس في ٥ يوليو ١٨٥٣م و توفي ٢٦ مارس ١٩٠٢م علي أثر أزمة قلبية، وهو بريطاني الجنسية، وله نشاط استعماري ملحوظ في أفريقيا؛ حيث عُين رئيس وزراء مستعمرة الكاب أو الكاب تاون عام (١٨٩٠- ١٨٩٦)م، وشهد عصره توسعًا ضخمًا في الإمبراطورية البريطانية، عُرف باسم ملك الماس، ومؤسس شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، بدأ من خلال تأجير مضخات المياه تعمل بالبخار إلى عمال المناجم خلال اندفاع الماس الذي بدأ في عام ١٨٦٩ ، عندما تم العثور على ماسة ٨٣,٥ قيراطًا تسمى "نجمة جنوب أفريقيا " في Hopetown بالقرب من نهر أورانج في جنوب أفريقيا، وبعد ذلك الاكتشاف وصل سيسيل رودس إلى منجم كيمبرلي في عام ١٨٧٤، وبدأ في تأجير مضخة تعمل بالبخار أكثر فعالية بكثير لعمال المناجم، وسرعان ما قام بتركيب مضخات في مناجم أخرى بالمنطقة، وبعد ذلك بوقت قصير بدأ في شراء المطالبات في المناجم نفسها، ثم أسس رودس شركة ديبيرز للتعدين لإدارة ممتلكاته في عام ١٨٨٠، وبعد ذلك بسبع سنوات، سيطرت شركة DeBeers على جميع المطالبات في المنطقة لقد استثمر أرباح هذه العملية في شراء ما يصل إلى مطالبة لمشغلي التعدين الصغار ، وسرعان ما توسعت عملياته إلى شركة تعدين منفصلة، ثم تم إنشاء De Beers Consolidated Mines في عام ١٨٨٨. للمزيد انظر:

-Debora L. Spar; Markets: Continuity and Change in the International Diamond Market, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association, Summer, 2006, p 198.

([34])Donna J. Bergenstockm, James M. Maskulka ; The De Beers Diamond Story: Are Diamonds Forever?, Muhlenberg College Special Collections & Archives , Business Horizons, Pennsylvania , 2001, p 6, and see also;Henning Albrecht; Op.cit, p 46

([35])Karin Hofmeester**,** Pim de Zwart; Op.cit, p90.

([٣٦])اشتق اسم "De Beers" من المستوطنين الهولندي ، الأخوان ديدريك أرنولدوس دي بير Diederik Arnoldus De Beer (٢٥ ديسمبر ١٨٢٥ - ١٨٧٨)، ويوهانس نيكولاس دي بير (Johannes Nicolaas De Beer) (٦ديسمبر ١٨٣٠ - ٢٠ يونيو ١٨٨٣)، الذي كان يمتلك مزرعة في جنوب أفريقيا الهولندية آنذاك، بالقرب من منطقة زاندفونتين Zandfontein في Boshof District في Orange Free State ، وبعد أن اكتشفوا الماس على أرضهم، أجبرتهم الطلبات المتزايدة للحكومة البريطانية على بيع مزرعتهم في (٣١ يوليو ١٨٧١) للتاجر ألفريد جونسون إبدين (١٨٢٠–١٩٠٨) مقابل (٦٦٠٠ جنيه إسترليني) . سيصبح Vooruitzicht موقع (Big Hole)، ومنجم (De Beers)، وهما منجمان ناجحان للماس. أصبح اسمهم ، الذي تم إعطاؤه لأحد المناجم ، مرتبطًا بالشركة . للمزيد انظر

-Karin Hofmeester**,** Pim de Zwart; Op.cit, p90

([37]) Henning Albrecht; Op.cit, p49.and see also; Karin Hofmeester**,** Pim de Zwart; Op.cit, pp 98- 99

([38]) Ibid; p 92. And see also; Henning Albrecht; Op.cit, p48.

([39]) *Janine P. Roberts; Glitter & Greed, The Disinformation Company, London, 2013, p 15. And see also;* Renée Rose Shield; Diamond Stories Enduring Change on 47th Street, Cornell University Press, 2018, p 28.

([40])Mildred Berman; The Location of the Diamond-Cutting Industry, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 61, No. 2, Taylor & Francis, Ltd. on behalf of the Association of American Geographers, Jun., 1971, p 318

([41]) Andrew Jordan; The international diamond trade and the Vancouver market, The University of British Columbia (Canada) ProQuest Dissertations Publishing, 1978. MK37642.

([42]) Henning Albrecht; op.cit, p40.

([43])Debora L. Spar; Markets: Continuity and Change in the International Diamond Market, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association, Summer, 2006, p 199

([44]) Ibid;p199.

([45])David De Vries; Op.cit, p 265.

([46])Donna J. Bergenstockm, James M. Maskulka; Op.cit, pp 4-5

(٤٧) استخدمت لفظة بوير آنذاك للإشارة إلى مستوطني جنوب أفريقيا البيض ممن يتحدثون اللغة الأفريقانية، وكانوا في معظمهم من أصول هولندية إضافة إلى أقليات أوروبية من الفرنسيين والألمان وغيرهم، أما حرب البوير تُعرف أيضًا باسم حرب جنوب أفريقيا أو حرب الأنجلو بوير، ويطلق عليها الأفارقة كذلك حرب الاستقلال الثانية، هي حرب امتدت من ١١ أكتوبر ١٨٩٩ إلى ٣١ مايو ١٩٠٢م، بين الإمبراطورية البريطانية وجمهوريتي البوير؛ جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال) ، وانتهت بانتصار الجيش البريطاني للمزيد انظر.

- محمد حمدي: قاموس التواريخ. يوميات الأحداث (الجداول الزمنية) وقوائم مرجعية تاريخية، المجلد الثاني: كشاف هجائي بالأحداث والقضايا والأشخاص، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٠٣.

(48) Nathan Munier; Diamonds, dependence and De Beers: monopoly capitalism and compliance with the Kimberley Process in Namibia, Review of African Political Economy Volume 43, 2016 - Issue 150, p 544.

(49)Colin Newbury, South Africa and the international diamond trade Part One: Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920–1950, South African Journal of Economic History Volume 10, - Issue 2 , University of Oxford, UK, p 136

(50) Karin Hofmeester**,** Pim de Zwartop; OP.cit, p 90

(51) Colin Newbury; Op.Cit, p 137.

(52) Robert Porter; Consolidated Gold Fields in Australia, The Rise and Decline of a British Mining House, 1926–1998, The Consolidated Gold Fields Of South Africa, Anu Press, 2000. P 7

(53)Ibid, p 8. And see also; Bain & Company, Inc. and Antwerp World Diamond Centre private foundation (AWDC); Diamond Industry Report 2011,The Global Diamond Industry Lifting the Veil of Mystery, 2011, p 10.

(54)Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, p 137 And see also; Robert Porter; Op.cit p9

(55). Colin Newbury; Op.Cit, p138.

(56) Robert Porter; Op.cit, p9

(57) Karin Hofmeester**,** Pim de Zwartop; OP.cit, p 97

(58) Nathan Munier; Diamonds, dependence and De Beers: monopoly capitalism and compliance with the Kimberley Process in Namibia, op.cit, p545

(59) Death of Sir Ernest Oppenheimer, African Affairs, Volume 57, Issue 226, January 1958,, 01 January 1958, p 59 , Published on , https://doi.org/10.1093/oxfordjournals.afraf.a094530

(60) Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, 137. And see also; A.J. A. (Bram) Janse ; Ahistory Of Diamond Sources Diamond Sources In Africa: Part Ii In Africa: Part Ii, Gems & Gemology, Spring 1996, P 21

(61) Nathan Munier; Diamonds, dependence and De Beers: monopoly capitalism and compliance with the Kimberley Process in Namibia, Review of African Political Economy Volume 43, 2016 - Issue 150, p 544

(62) Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, pp 140- 141. And see; A.J. A. (Bram) Janse ; Op.cit, P 22

(63) Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, p 142.

(64) Bain & Company, Inc. and Antwerp World Diamond Centre private foundation (AWDC); Diamond Industry Report 2011,The Global Diamond Industry Lifting the Veil of Mystery, 2011, p 12 and see also; Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, p142

(65)Debora L. Spar; Markets: Continuity and Change in the International Diamond Market, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association, Summer, 2006, p 199

(66) Hsin Chih Chen; Diamond Heists In Africa: Date, Political Economy Of Manipulation And Violence , A Research Essay Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Ofdoctor Of Arts, To The Faculty Of The

Department Of History A t St John's University, New York, 2017, P 28-29 . and see also; Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, p142

([67]) A.J. A. (Bram) Janse ; Op.Cit, P 23, And See Also Death Of Sir Ernest Oppenheimer, African Affairs, Volume 57, Issue 226, January 1958,, 01 January 1958, Published On , Https://Doi.Org/10.1093/Oxfordjournals.Afraf.A094530.

([68]) Robert Porter; Op.Cit ; P 10 . And See Also; A.J. A. (Bram) Janse ; Op.Cit, P 23.

([69]) The Yale Law Journal Company; The Diamond Cartel , The Yale Law Journal, Vol. 56, No. 8 , The Yale Law Journal Company, Incsep., 1947 , Pp 1404- 1406.

([70])M. D. Dewani; De Beers and Apartheid, Economic and Political Weekly, Vol. 23, No. 41, Economic and Political Weekly, Oct. 8, 1988, p 2094

([71])A.J. A. (Bram) Janse ; Op.cit, P 23. And see also, Also Death Of Sir Ernest Oppenheimer, African Affairs, Volume 57, Issue 226, January 1958,, 01 January 1958, P 59 , Published On , Https://Doi.Org/10.1093/Oxfordjournals.Afraf.A094530

([٧٢]) جاء تعريف ال كربيد تنجستس في المؤتمر الرابع عشر للمعادن بأنه مركب كيميائى لا عضوي يحتوي على عدد ذرات متساوية من التنجستن والكربون، وصيغته الكيميائية هي (WC) ، لتسهيل نطقه وتداوله قد يطلق على هذا المركب كلمة كربيد، وهو مسحوق رصاصي ناعم في حالته الأساسية له، ويمكن ضغطه وتشكيله في أشكال للاستخدام في مجال صناعة الآلات الصناعية، أكثر صلابة من الصلب بثلاثة أضعاف ومعامل ينج له حوالي ٥٥٠ جيجا بسكال، وكثافة الكربيد أكبر من الصلب والتيتانيوم، يمكن تلميعه وصقله باستخدام أدوات مصنوعة من الماس. للمزيد انظر

-*Blau, Peter J.* 14th International Conference *Wear of Materials. Elsevier,* Washington DC *30 march – 3 april , 2003, p 134*

([73])Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade : part one : Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920-1950, Op.cit, p144

([٧٤]) هناك أصناف.متعددة ومتنوعة من الماس، بما في ذلك الماس الصناعي. ومع ذلك هناك ثلاثة أنواع عامة من الماس الصناعي: البورت Bort ، والأحجار الصناعية، والنفايات الناتجة عن قطع وتلميع الأحجار

الكريمة، والبورت هو الاسم التجاري لأجزاء الماس المعيبة، أو غير الملونة، أو المكسورة التي لا تصلح للأحجار الكريمة. يتم تجزئة هذه المادة إلى أحجام حبيبية محددة، ويتم تسويقها على أنها بورت سحق. تشمل الأحجار الصناعية الأحجار عديمة اللون، عديمة اللون، وبعض الأحجار غير الكاملة التي لا تصلح للأحجار الكريمة؛ الكربونات، أو الماس الأسود، عبارة عن مجموعة صلبة جدًا وقوية للغاية من بلورات الماس الصغيرة جدًا؛ والبالاس، وهي كتلة كروية صلبة للغاية من بلورات الماس تشع من مركز مشترك، ويتم تصنيف الماس الصناعي حسب الاستخدام كأحجار الأدوات، وأحجار القالب، وسحق بورت، ومسحوق الماس. تشمل أحجار الأدوات الماس الصناعي المستخدم في لقم الثقب المستخدمة في صناعات التعدين، والبترول، والبناء الثقيل؛ في أدوات الثقب والخراطة، حيث يتم تركيب الماس على أداة مناسبة واستخدامه لإنتاج تشطيبات بتسامح واحد على ألف من البوصة؛ وفي أدوات التزيين والتصحيح، حيث يتم استخدام الماس لتصحيح أنواع أخرى من العجلات الكاشطة ولإضفاء لمسة نهائية عالية على قطع غيار السيارات والطائرات. أحجار القالب، أو قوالب سحب الأسلاك الماسية، هي أحجار سليمة مثقوبة. انظر

- سلوي محمد عبد النبي حسن و آخرون: بدائل الماس الطبيعي والاستفادة منها في الصناعات التكنولوجية، مجلة التصميم الدولية، المجلد(١٠)، العدد الأول، الجمعية العلمية للمصممين، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ٨٢-٨٣

([75])Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), World Production and Trade in Industrial Diamonds with particular Reference to the United States and the Soviet Union, 15 june 1951, p 6,7. And see also; A.J. A. (Bram) Janse ; Op.cit, P 24.

([76]) Colin Newbury, South Africa and the international diamond trade Part One: Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920–1950, Op.cit, 146. And see also; African Affairs ; Death of Sir Ernest Oppenheimer, op.cit

([77]) Colin Newbury; South Africa and the international diamond trade Part One: Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920–1950, Op.cit, p147

([٧٨]) سلوي محمد عبد النبي حسن و آخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٢-٨٣

([79])Ruth C. Leslie ; Diamonds as tools speed up victory, Journal of Chemical Education, Vol 22, Issue 10, American Chemical Society and Division of Chemical Education, Inc, Reprinted from Domestic Commerce, October 1945, p 29

([80])The Yale Law Journal Company; THE DIAMOND CARTEL , The Yale Law Journal, Vol. 56, No. 8 , The Yale Law Journal Company, IncSep., 1947 , pp 1404- 1406.

([81]) Eric Laureys; Bridging Ruptures: The Re-emergence of the Antwerp Diamond District After World War II and the Role of Strategic Action, Belgian Federal Science Policy Office, may 2010, p 74

([82]) Ibid, p 74

([83])Ben Braber ; This Cannot Happen Here , Integration and Jewish Resistance in the Netherlands, 1940-1945 , Amsterdam University Press , p 20

([84]) Mildred Berman; Op.cit, p 322 .and see also; Eric Laureys;Op.cit, p 80

([85]) Ibid ; p 81

([86]) Bettine Siertsema; The Story of the Jewish Dutch Diamond Workers during WWII; American Imago, Volume 80, Number 1, Johns Hopkins University Press, Spring 2023, p 62

([87]) Ibid; p 63

([88]) Eric Laureys; Op.cit, p 81

([89])Ronald Rosbottom; When Paris Went Dark: The Coty of Light Under German Occupation, 1940-1944 , Back Bay Books press, New York, 2014, p34.

([90])Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers, 1941, The American Republics, Volume VI: Telegram form The Secretary of State to the Ambassador in Brazil (Caffery) Washington, May 24, 1941, p546

([91])The Yale Law Journal, Op.Cit, P 1416

([92])Ibid; p 1417

([93]) Eric Laureys; Op.cit, p86

([94])Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), World Production and Trade in Industrial Diamonds with particular Reference to the United States and the Soviet Union, 15 june 1951, pp 10-11.

([95]) Ibid; p 12. And see also; The Yale Law Journal, Op.Cit, P 1416

([96]) Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), Op.cit, p 12

([97])Foreign Relations of the United States(FRUS):١ Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Document No 672, Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela , Telegram No. 155 , Caracas, March 4, 1943, p 803

([98])Ibid, p 803

([99]) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, Document No 676,Telegram form The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Caracas, July 24, 1943, p 662

([100])Ibid

([101]) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Document No 672 Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela , Telegram No. 251 , Caracas March 6, 1943.p804

([102])Ibid, p 806

([103]) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Document No 672 Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela , Telegram No. 259 , Caracas, March 8, 1943. P 809

([104]) Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, Document No 672, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Telegram No. 155 of March 4Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela, March 8, 1943. p 803

([105]) Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), Op.cit, p 12

([106]) Ibid

([107])Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), Op.cit

([108]) Ibid

([109]) Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, tel – aviv, Subject: consolidated diamond industry Ltd, 4mikveh Israel street, tel-aviv. 1945, Available on;https://www.nli.org.il/en/discover/archives

([110])David De Vries; The Bastard is Rendered Kosher": Diamonds, War, and the Legitimization of Private Capital in British-Ruled Palestine." Shofar: An Interdisciplinary Journal of Jewish Studies, vol. 38 no. 3, Purdue University Press,2020, p. 70-101

([111])حدثت هذه المذبحة ضد يهود روسيا في أبريل من عام ١٩٠٣، في مدينة كيشينيف (كيشيناو) عاصمة محافظة بيسارابيا بالامبراطورية الروسية فعلى مدى يومين (١٩- ٢٠) مارست الحشود عمليات القتل، والنهب، والتدمير دون اعتراض من الشرطة أو الجنود، وعلي الرغم من الموقف الدولي منها آنذاك؛ فإن الأحكام التي صدرت كانت مجحفة لحق اليهود؛ حيث حُكم بالسجن علي رجلين فقط لمدة خمس وسبع سنوات وحكم على اثنين وعشرون بالسجن لمدة سنة أو سنتين، وقد اسهمت المذبحة في إقناع عشرات الآلاف من اليهود الروس بمغادرة أوروبا إلى فلسطين. انظر

- Steven J Zipperstein. "Inside Kishinev's Pogrom: Hayyim Nahman Bialik, Michael Davitt, and the Burdens of Truth, 2015, p 68

([112]) Eric Laureys; OP.cit, p 85

([113]) David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Berghahn Books, 2019, p 16

([114]) Ibid; p 17.

([115]) Eric Laureys; OP.cit, p 85

([116]) Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, tel – aviv, Subject: consolidated diamond industry Ltd, 4mikveh Israel street , tel-aviv. 1945, Available on;https://www.nli.org.il/en/discover/archives .and see also; Eric Laureys; OP.cit, p.88

([117])David De Vries; The Bastard is Rendered Kosher": Diamonds, War, and the Legitimization of Private Capital in British-Ruled Palestine." Shofar: An Interdisciplinary Op.cit, p 75.

([118])David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Op. cit, p 17

([119])Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, Op.cit

([120])Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April , Op.cit

([121])Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Jerusalem, agh 1945, and see also, De Vries, David; Op.cit, p 77

([122]) Israeli Archives ; Palestinian Government; Palestine Diamonds Palestinian Diamond Manufacturers Association, Op.cit, p7

([123])David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Op. cit, p 19

([124]) Ibid, p 21.

([125])Israeli Archives; Palestinian Government; Palestine Diamonds Palestinian Diamond Manufacturers Association, Op.cit, p8

([126])David De Vries; The Bastard is Rendered Kosher": Diamonds, War, and the Legitimization of Private Capital in British-Ruled Palestine." Shofar: An Interdisciplinary Op.cit, p 83

([127])David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Op. cit, p 20

([128])Israeli Archives; Palestinian Government; Palestine Diamonds Palestinian Diamond Manufacturers Association, Op.cit, p9

([129])David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Op. cit, p 33.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: وثائق الارشيف الاسرائيلي

- Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, tel – aviv, Subject: consolidated diamond industry Ltd, 4mikveh Israel street , tel-aviv. 1945
- Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry, Statistical Analysis, Jerusalem, agh 1945.

ثانيا : وثائق الخارجية الامريكية

- Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers, 1941, The American Republics, Volume VI: Telegram form The Secretary of State to the Ambassador in Brazil (Caffery) Washington, May 24, 1941.
- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Document No 672, Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela, Telegram No. 155 , Caracas, March 4, 1943.
- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, Document No 676, Telegram form The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Caracas, July 24, 1943.
- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Document No 672 ,Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela , Telegram No. 259 , Caracas, March 8, 1943.

- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Volume VI, Document No 672, The Ambassador in Venezuela (Corrigan) to the Secretary of State, Telegram No. 155 of March 4Subject: Proposed Diamond Purchase Agreement with Venezuela, March 8, 1943

ثالثا وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية

- Central Intelligence Agency: Intelligence Memorandum No. 354 (CIA/RR IM-354), World Production and Trade in Industrial Diamonds with particular Reference to the United States and the Soviet Union, 15 june 1951

رابعا : تقارير وكتب ارشيفية رسمية

- Bain & Company, Inc. and Antwerp World Diamond Centre private foundation (AWDC); Diamond Industry Report 2011,The Global Diamond Industry Lifting the Veil of Mystery, 2011

خامسا: الدوريات

دوريات باللغة العربية

- جمال محمد مصطفي بداد: الجماعات اليهودية في جنوب أفريقيا (تاريخها وموقفها من القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة والثلاثين، العدد (٤٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠١٤
- سلوي محمد عبد النبي حسن و آخرون: بدائل الماس الطبيعي والاستفادة منها في الصناعات التكنولوجية، مجلة التصميم الدولية، المجلد(١٠)، العدد الأول، الجمعية العلمية للمصممين، القاهرة، ٢٠٢٠.
- نبيل السهلي: تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ١٩٤٨-١٩٩٦، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (١١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م.

دوريات باللغة الاجنبية

- *African Affairs journal* ; Death Of Sir Ernest Oppenheimer, *African Affairs*, Volume 57, Issue 226, January 1958,, 01 January 1958 .
- Bettine Siertsema; The Story of the Jewish Dutch Diamond Workers during WWII; American Imago, Volume 80, Number 1, Johns Hopkins University Press, Spring 2023.
- *Blau, Peter J.* 14th International Conference *Wear of Materials. Elsevier,* Washington DC *30 march – 3 april, 2003.*
- Colin Newbury, South Africa and the international diamond trade Part One: Sir Ernest Oppenheimer, De Beers and the evolution of central selling, 1920–1950, South African Journal of Economic History Volume 10, - Issue 2 , University of Oxford, UK, 2006.
- D. N. South African Connections, Economic and Political Weekly, Vol. 22, No. 46, Nov. 14, 1987.
- David De Vries; The Bastard is Rendered Kosher": Diamonds, War, and the Legitimization of Private Capital in British-Ruled Palestine." Shofar: An Interdisciplinary Journal of Jewish Studies, vol. 38 no. 3, Purdue University Press,2020.
- Debora L. Spar; Markets: Continuity and Change in the International Diamond Market, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association, Summer, 2006.
- Francesca Trivellato; From Livorno To Goa And Back: Merchant Networks And The Coral-Diamond Trade In The Early-Eighteenth Century, Portuguese Studies, Vol. 16, Modern Humanities Research Association, London, 2000.
- M. D. Dewani; De Beers and Apartheid, Economic and Political Weekly, Vol. 23, No. 41, Economic and Political Weekly, Oct. 8, 1988, p 2094

- Mildred Berman; The Location of the Diamond-Cutting Industry, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 61, No. 2, Taylor & Francis, Ltd. on behalf of the Association of American Geographers, Jun., 1971.
- Ruth C. Leslie ; Diamonds as tools speed up victory, Journal of Chemical Education, Vol 22, Issue 10, American Chemical Society and Division of Chemical Education, Inc, Reprinted from Domestic Commerce, October 1945.
- S P Kashyap and R S Tiwari; Diamond Shaping Industry in Surat: Characteristics of Firms by Size, Economic and Political Weekly, Vol. 19, No. 34, Economic and Political Weekly, Aug. 25, 1984.
- The Journal of Economic Perspectives, Vol. 20, No. 3, American Economic Association, Summer,2006.
- The Yale Law Journal Company; The Diamond Cartel , The Yale Law Journal, Vol. 56, No. 8 , The Yale Law Journal Company, Incsep., 1947.

خامسا: الكتب و الدراسات العلمية

كتب ودراسات باللغة العربية

- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار): موسوعة المصطلحات، ليرة إسرائيلية رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠.
- محمد حمدي: قاموس التواريخ. يوميات الأحداث (الجداول الزمنية) وقوائم مرجعية تاريخية، المجلد الثاني: كشاف هجائي بالأحداث والقضايا والأشخاص، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤.
- هاني رمضان طالب: سحر الماس و مسار العلاقات الإسرائيلية – الإماراتية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، نوفمبر ٢٠٢١

كتب و دراسات باللغة الاجنبية

- A.J. A. (Bram) Janse ; Ahistory Of Diamond Sources Diamond Sources In Africa: Part Ii In Africa: Part Ii, Gems & Gemology, Spring 1996.

- Andrew Jordan; The international diamond trade and the Vancouver market, The University of British Columbia (Canada) ProQuest Dissertations Publishing, 1978.
- Ben Braber ; Integration and Jewish Resistance in the Netherlands, 1940-1945, Participation of Jews in the economy, politics and arts, Amsterdam University Press , 2013.
- Ben Braber ; This Cannot Happen Here , Integration and Jewish Resistance in the Netherlands, 1940-1945 , Amsterdam University Press ,1954.
- Bernard Dov Cooperman, mark D. Meyerson; In Iberia and Beyond: Hispanic Jews Between Cultures : Proceedings of a Symposium to Mark the 500th Anniversary of the Expulsion of Spanish Jewry, The Economic Life of the Jews of Murviedro in the Fifteenth University of Delaware Press, 1998
- David De Vries; Diamonds And War State, Capital, and Labor in British-Ruled Palestine, Diamond Work and Zionist Time, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2010,
- David De Vries; Diamonds and War, Palestine as an Alternative, Berghahn Books, 2019.
- Donna J. Bergenstockm, James M. Maskulka ; The De Beers Diamond Story: Are Diamonds Forever?, Muhlenberg College Special Collections & Archives , Business Horizons, Pennsylvania , 2001.
- Eric Laureys; Bridging Ruptures: The Re-emergence of the Antwerp Diamond District After World War II and the Role of Strategic Action, Belgian Federal Science Policy Office, may 2010.
- Henning Albrecht; Alfred Beit The Hamburg Diamond King, English translation by Christopher Watson, BA, Hamburg and Neil Munro, London, 2012.

- Hsin Chih Chen; Diamond Heists In Africa: Date, Political Economy Of Manipulation And Violence , A Research Essay Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Ofdoctor Of Arts, To The Faculty Of The Department Of History A t St John's University, New York, 2017.
- Irfan Habib; Merchant Communities in Precolonial India, in The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1-750, Cambridge: Cambridge University Press, 1990 .
- J S Galbraith; Crown and Charter: The early Years of the British South Africa Company, 1974,
- Jacob Rader Marcus; The Jew in the Medieval World a Sourcebook : 315-1791, New York: World Publishing Company, 1938
- *Janine P. Roberts; Glitter & Greed, The Disinformation Company, London, 2013.*
- Karin Hofmeester**,** Pim de Zwart; Economic Institutions and Shifting Labour Relations in the Indian, Brazilian,and South African Diamond Mines, Colonialism, Institutional Change, and Shifts in Global Labour Relations, Amsterdam University Press, 2018,.
- Lisa Bernstein; Opting out of the Legal System: Extralegal Contractual Relations in the Diamond Industry, London, 1992,
- Nathan Munier; Diamonds, dependence and De Beers: monopoly capitalism and compliance with the Kimberley Process in Namibia, Review of African Political Economy Volume 43, Issue 150, 2016
- Nick Robins; The Corporation That Changed the World, How the East India Company Shaped the Modern Multinational, Second Edition, Palgrave Macmillan, a division of St. Martin's Press LLC, New York, 2012

- Nigel Davidson; The Lion That Didn't Roar Can The Kimberley Process Stop The Blood Diamonds Trade? National Library Of Australia Cataloguing-In-Publica, Australia, 2013
- office of the Manhattan borough president, Diamond and jewelry industry study, new York, September, 1991.
- Renée Rose Shield; Diamond Stories Enduring Change on 47th Street, Cornell University Press, 2018.
- Robert Porter; Consolidated Gold Fields in Australia, The Rise and Decline of a British Mining House, 1926–1998, The Consolidated Gold Fields Of South Africa, Anu Press, 2000.
- Ronald Rosbottom; When Paris Went Dark: The Coty of Light Under German Occupation, 1940-1944 , Back Bay Books press, New York, 2014
- *Steven J Zipperstein. "Inside Kishinev's Pogrom: Hayyim Nahman Bialik, Michael Davitt, and the Burdens of Truth, 2015.*
- Victoria Rose Broadus; The Afro-Descended Culture Of Miners And Maroons In Brazil's Diamond District, 1850s-2020s , A Dissertation Submitted To The Faculty Of The Graduate School Of Arts And Sciences Of Georgetown University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History, Washington, D.C.June 6, 2023.